جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي

معهد العلوم الإسلامية

قسم أصول الدين

الحديث الحسن عند المحدثين بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم الإسلامية

تخصص: الحديث وعلومه

إعداد الطالب

عبد الحفيظ زربيط

اشراف الأستاذ

د. عبد المجيد مباركيه

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
د. عبد الكريم بوغزالة	أستـــــاذ	جامعة الشهيد حمه لخضر	رئيساً
د. عبد المجيد مباركية	أستاذ محاضر (أ)	جامعة الشهيد حمه لخضر	مشرفاً ومقرراً
أ. يوسـف تريعـــه	أستاذ مساعد	جامعة الشهيد حمه لخضر	عضواً مناقشاً

السنة الجامعية: 1437-1438هـ/2016-2017م

بسم الله الرحمن الرحيم

قَالَ تَعَالَىٰ:

﴿ وَٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ وَمَآ أَنزَلَ عَلَيۡكُم مِّنَ ٱلۡكِتَٰبِ وَٱلۡحِكۡمَةِ يَعِظُكُم بِهِۦۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٌ ﴾

البقرة: 231

الإهـــــداء

إلى والداي اللذان رباننني وأنارا دربي وأعاناني بالصلوات والدعوات، وقد كان لدعائهما لي بالتوفيق والسداد الفضل الكبير في إتمام هذه الرسالة.

كما أهدي هذه الرسالة إلى كل أفراد عائلتي الصغيرة والكبيرة

وإلى كل أساتذتي الذين كان لهم الفضل بعد الله فيما أنا عليه الآن

وإل جميع أصدقائي وزملائي في معهد العلوم الإسلامية وطلبة العلم أينما كانوا

وإلى كل محب لأهل السُنَّة وعلمائها

لكل هؤلاء أهدي ثمرة مجهوداتي

عبد الحفيظ زربيط

شكر وعرفان

أشكر الله وأحمده على توفيقه لاختيار هذا البحث وعونه على إكماله وإتمامه، من عنوان أبتر إلى رسالة ذات أوراق وحبر.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى إدارة الجامعة.

كما أشكر أساتذتي الذين درّسونا في هذه المرحلة على ما نفعوا ووجهوا وبذلوا.

ولا يسعني إلا أن أخص بالشكر أستاذنا الدكتور "عبد المجيد مباركيه" على اشرافه على هذه الرسالة وترحيبه بنا وتوجيهاته القيمة لنا أثناء قيامنا بالرسالة، ومن قبل فكثيرا ما كان حريصا على استغلال الوقت، ويحثنا على ذلك، وطالما كان يحث على الدقة في الكلام وتحديد ما نريد، ويوجهنا لهذا النهج العلمي السديد، كما لا يخفى أنه كانت له اليد الطولى لتوجهنا للعناية بعلم الحديث من الجانب العلمي والتطبيقي، فكثيرا ما كان يردد (علم الحديث ممارسة وتطبيق).

وختاما أشكر كل من أفادني من قريب أو بعيد، ومن صغير أو كبير، بفكرة أو كلمة أو كتاب، وأسأل الله لي ولجميع من ذكرتُ وللمسلمين والمسلمات أن يوفقنا لخيري الدنيا والآخرة، وأن ينفعنا وينفع بنا، وأن يرحمنا ويغفر لنا، وأن يرزقنا اخلاصا في النيّة وصدقا في القول وسدادا في العمل.

وصلى الله على نبيّنا محمد وعلى آله وأصحابه وسلم تسليما كثيرا.

ملخص الدراسة:

هذا البحث بعنوان "الحديث الحسن عند المحدثين بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي" ولقد خصصته لتحسينات إما النقد الإمام البخاري، فقد تناولت فيه مجموعة من النصوص التي أخرجها الإمام الترمذي في كتابه "العلل الكبير" وهي عبارة عن أسئلة من الترمذي للبخاري عن أحكام هذه الأحاديث.

وقد درس هذه التحسينات العديد من العلماء، واختلفوا في تحديد مراد الإمام البخاري من هذه التحسينات.

أما سبب اختلافهم فيرجع إلى اختلاف المنهج المتبع في دراسة هذه التحسينات.

أما البحث فقد قسمته إلى مبحثين، الأول تكلمت فيه على نشأة وتطور الحديث الحسن، وجملة التعريفات التي وضعها العلماء لتعريف الحديث الحسن، أما المبحث الثاني فكان عبارة عن دراسة تحليلية نقدية لهذه النصوص، وختمته بترجيح الرأي الأقرب إلى الصواب .

وختمت هذه الدراسة بخاتمة أبرزت فيها نتائج البحث وجملة من التوصيات والله ولي التوفيق.

The summary

This search in entitled "the anthentic headith of bath sahih mualim and sahih al bukhri in between the lexical figuratike semse and we have focused this search on improvements of IMAM al bukhari s criticism and we have faoursed this search on improvements of IMAM AL BOUKHARI'S criticism and we hav covred some Texts narrated by IMM AL TIRMIDHI in his book " al ilal al kabir " which they look like questions from AL TIRMIDHI to AL BUkhari the Rulings of thise hadithes.

Thise improvements have been viewed by mamy scolars and they did nt agree on the meaming of the improvement implived by I mam .al bukhari qnd the reqson beheid that is the appoach followed in studing and understanding thise improvements this search is split into 2 parts the first deals with the origin and the enolution of the authemtic hadith and the set of dofinitions the iolanic scolars used to define theanthentic hading the secand one deals with critical and analytical stady of thes texs.

Qnd I cqncluded thatby choosing or being in faror of the mast recsowable view .

As ce conclusion of this cerch I tried my best to reveal the results of the serch and some rzcommdatios may allah lead yan to success.

مقدمـــــــة

مقدمــة:

إن الحمد لله نحمده ونستعينه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

أما بعد :

فإن علم الحديث علم جليل ونفعه عظيم، به تُعرف أحوال المصطفى ﷺ، وتُبنى عليه الأحكام، وتأخذ منه معرفة الحلال والحرام، وهو المبين للقرآن الكريم، والموضح لمقاصده ومعانيه، كما قال تعالى: ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ النحل:44 وقال تعالى:﴿ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴾ الحشر: 7

وأهم ما يجب على طالب هذا العلم الشريف هو معرفة القواعد والمعايير التي بها يميز الحديث المقبول من المردود، قال الإمام داود بن علي الظاهري: « من لم يعرف حديث رسول الله ﷺ بعد سماعه، ولم يميز بين صحيحه وسقيمه، فليس بعالم » [1] .

وقال الإمام ابن دقيق العيد في كتابه "الاقتراح في بيان الاصلاح"– موصيا طالب الحديث – : «ولتكن عنايته الأولى فالأولى من علوم الحديث ، ونحن نرى أن أهمها ما يؤدي إلى معرفة صحيح الحديث»[2] .

لذا توجهت همتي عند اختيار موضوع بحثي في مرحلة الماستر إلى (الحديث الحسن)، وذلك لأن هذا النوع من الحديث في حاجة ملحة إلى جمع ما قيل فيه من آراء، مع التحرير والتدقيق لمسائله الكثيرة .

---

[1] الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: 463هـ) تح: د. محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، 294/2.

[2] الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: 463هـ) تح: د. محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، 294/2.

وجعلت عنوان البحث: **الحديث الحسن عند المحدثين بين المعنى اللغوي والمعنى الإصطلاحي**

وفي الصفحات التالية بيان لأهمية البحث ونحو ذلك مما له علاقة بخطة البحث.

*** أهمية البحث :**

تتجلى أهمية البحث في النقاط الآتية :

1- أن الحكم على الحديث (بالحُسن) أمر يكثر وجوده في الحكم على الأحاديث قديمًا وحديثًا، وبما أن (الحديث الحسن) بنوعيه من القسم المحتج به عند الجمهور، كان من المهم جداً معرفة تفاصيل صفات وشروط الحديث الحسن عند المحدثين.

2- لا يخلو كتاب في علم مصطلح الحديث من إفراد باب أو فصل لمسائل (الحديث الحسن) والملاحظ لكل دارس أن هذا النوع من أنواع الحديث تكثر في مباحثه الاعتراضات والمناقشات مما جعله في حاجة إلى التحرير والدقة .

3- من أبرز الأمور الدالة على أهمية هذا البحث أن عدداً من كبار العلماء قديماً وحديثاً صرحوا بصعوبته وشدة غموضه، فقد قال الإمام الذهبي في الموقظة: (لا تطمع بأن للحسن قاعدة تندرج كل الأحاديث الحسان فيها فأنا على إياس من ذلك، فكم من حديث تردد فيه الحفاظ هل هو حسن أو ضعيف أو صحيح؟ بل الحافظ الواحد يتغير اجتهاده في الحديث الواحد فيوماً يصفه بالصحة ويوماً بالحسن، ولربما استضعفه »[1] .

كما قال الشيخ ناصر الدين الألباني –رحمه الله– في إرواء الغليل :(إن الحديث الحسن لغيره– وكذا الحسن لذاته– من أدق علوم الحديث وأصعبها»[2] ومن هنا يصبح من الأهمية بمكان تجلية الغامض وتخفيف الصعب.

---

[1] الموقظة في علم مصطلح الحديث، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: 748هـ)، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غُدّة، مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، ط: الثانية، 1412 هـ، ص28.

[2] إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، محمد ناصر الدين الألباني (المتوفى : 1420هـ)، إشراف: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي – بيروت، ط الثانية 1405 هـ - 1985مو 360/3.

4- ومما يدل على أهمية هذا الموضوع، ويظهر احتياجه للبحث الموسع الشامل أن المتخصص في علم الحديث قلما يجد مسألة لها علاقة بالحديث الحسن ليس فيها اختلاف، ومعظم هذه الاختلافات ذات أثر عملي في قبول الحديث أو رده.

5- إن معرفة مذاهب أئمة الحديث وآرائهم في الحديث الحسن بالإضافة إلى النتائج التي توصل إليها البحث أمر يهم كل الباحثين في علم الحديث وخاصة من يتصدى منهم للحكم على الأحاديث، وقد قال الإمام البيهقي في مقدمة كتاب دلائل النبوة مبيناً أهمية معرفة طالب العلم بمذاهب المحدثين في الأحاديث المختلف فيها: « يجب على أهل العلم بالحديث بعدهم أن ينظروا في اختلافهم، ويجتهدوا في معرفة معانيهم في القبول والرد، ثم يختاروا من أقاويلهم أصحها »[1] .

*** أهم إشكالات البحث :**

لا شك أن موضوع البحث يحتوي على عدد من الإشكالات المهمة، والهدف الأكبر لكل باحث هو التنقيب عن إجابات علمية دقيقة لهذه المشكلات، وفيما يلي عرض موجز لأهم إشكالات البحث، وقد آثرت صياغتها على صورة أسئلة:

1- ما هي استعمالات المحدثين لمصطلح (الحسن) ؟

وهذا الأمر المهم يتطلب استقراءً وتتبعاً لمصطلح (الحسن) عند المحدثين من حيث نشأة المصطلح وبداية ظهوره، ثم حصر ورود هذا المصطلح عند كبار الأئمة إلى عصر الترمذي، ثم النظر في استعمالاتهم من بعد الترمذي إلى عصر ابن الصلاح، مع مراعاة التغير والتطور ما بين وقت وآخر.

ويأتي بعد ذلك دور التحقق من دلالات (الحسن) ومعانيه عند المحدثين، وهذه قضية لا تزال موضع التباس وغموض.

2- الإمام الترمذي هو أكثر من استخدم(الحسن) من المتقدمين في أحكامه على الأحاديث، وهناك عدد من المشكلات تتعلق بمصطلح (الحسن) عنده، ومن أهمها:

---

[1] دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: 458هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى – 1405 هـ، 38/1.

هل تعريف الترمذي (للحسن) في كتابه (الجامع) شامل للحديث الحسن عند المحدثين، أم أنه خاص بما حكم عليه في كتابه فقط ؟

*** الدراسات السابقة:**

بعد البحث المضني عبر مواقع الشبكة العنكبوتية وبعض المكتبات الإلكترونية وسؤالي لبعض الأساتذة وخاصة الدكتور المشرف حفظه الله تعالى، فإني وقفت على عدد من الكتب والرسائل الجامعية التي تطرقت لموضوع الحسن، إلاّ أنها تناولت هذا الموضوع من جوانب بعيدة نوعا ما عن موضوع رسالتي، فبعضها اختص بالحسن عند إمام واحد مثل رسالة الدكتور نور الدين عتر التي تحمل عنوان "الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين" فهذه الرسالة اهتم فيها الدكتور على تحديد معنى الحسن عند الترمذي، فرسالة الدكتور عتر تشترك مع رسالتي في المطلب الرابع من المبحث الأول.

أما الدراسة الثانية فهي للأستاذ الدكتور ربيع بن هادي المدخلي، كتب كتابا سماه "تقسيم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف بين واقع المحدثين ومغالطات المتعصبين" وهذا الكتاب يتناول مسألة استعمال السابقون للترمذي "الحسن" بمعناه الاصطلاحي أم أنهم كانوا يقسمون الحديث إلى صحيح وضعيف فقط؟ مع مناقشة لاستعمالات بعض المحدثين للفظ "الحسن" في أحكامهم على الأحاديث.

فهذه الرسالة تشترك مع بحثي في جزء كبير منه، إلا أن هذا الكتاب لم يستوعب الكثير من النصوص المروية عن البخاري مما أدى إلى بعض النقص في الشمولية ودقة الاستنتاج.

أما الدراسة الأخيرة هي رسالة دكتوراه بعنوان "الحديث الحسن لذاته ولغيره دراسة استقرائية نقدية" للدكتور خالد بن منصور الدريس، وهذه الدراسة هي أوسع دراسة وقفت عليها، فقد جمع أكبر عدد من النصوص لمختلف المحدثين الذين حسنوا الأحاديث، وهذه الرسالة تتقاطع مع رسالتي في المبحث الثاني في دراسة تحسينات الإمام البخاري، إلا أن هذه الدراسة اتصفت بالطول والاستطراد الذي يشتت الذهن، بل أحيانا يضيع الفهم على القارئ مع أنه اعتمد بعض الضوابط في فهم النصوص، السبب الذي أدى به إلى نتائج غير

دقيقة في نظري، الأمر الذي جعلني اكتب هذه الرسالة بطريقة سهلة واضحة وفق شروط تجعل القارئ يفهم الموضوع بسلاسة.

*** مصادر البحث:**

اعتمدت في بحثي هذا على كتاب العلل الكبير للإمام الترمذي وكتابه الجامع في استخراج تحسينات البخاري، وعلى كتب التراجم والرجال في الوقوف على درجة الروات، ومن هذه الكتب كتاب تاريخ البخاري الكبير، وكتاب الجرح والتعديل وتاريخ ابن معين وتهذيب الكمال وغيرها.

أما الكتب المعاصرة فإني اعتمدت على رسالتي دكتوراه ، النكت على ابن الصلاح لابن حجر تحقيق الشيخ ربيع ورسالة الحديث الحسن لذاته ولغيره دراسة استقرائية نقدية للدكتور خالد بن منصور الدريس.

تنبيه:

الحديث الحسن باب واسع عند المحدثين لكثرة تحسينات المحدثين، ولهذا سأكتفي في دراستي هذه على تحسينات الإمام البخاري للأسباب التالية:

1- الحجم المحدد لصفحات هذه الرسالة الأمر الذي لا يكفي لدراسة كل تحسينات المحدثين.

2- كل من درس هذا الموضوع من المعاصرين اعتمدت على تحسينات الإمام البخاري للتدليل على رأيه، فكان من الأولى دراسة تحسينات البخاري ومناقشة آرائهم وتحديد الأقرب إلى الصواب من هذه الآراء.

3- علاقة الإمام البخاري بتلميذه الإمام الترمذي صاحب أول تعريف للحديث الحسن حتى ادعى بعضهم أنه استفاده من شيخه البخاري.

4- الإمام البخاري إمام ناقد وأكثر محدث حسن الأحاديث قبل الإمام الترمذي.

*** الصعوبات المواجهة:**

كان من أهم الصعوبات التي واجهتها في دراستي لهذا الموضوع هو ضيق الوقت، كما واجهت بعض الصعوبات في فهم الموضوع في حد ذاته، فموضوع الحسن عند المحدثين من أصعب المباحث، ولهذا كان اختلاف العلماء فيه كثير، فإن الدارس لهذا الموضوع لابد له من التمكن من مجموعة كثيرة من العلوم الشرعية منها علم العلل، علم المصطلح، علم الجرح والتعديل... الخ، وهذا بالصعوبة مما كان حتى عند المتخصصين فما بالك بطالب في بداية حياته العلمية.

*** أهم الخطوات المنهجية المتبعة:**

اعتمدت في بحثي هذا على عدة مناهج، وذلك حسب ما تتطلبه المباحث من استعمال لأي من المناهج، أما من ناحية المضمون فقد استعملت:

1- المنهج التاريخي: استعملت هذا النوع من المناهج في المطلب الثالث من المبحث الأول حين تكلمت عن نشأة مصطلح الحسن عبر التاريخ، ولا يليق بمثل هذا إلا هذا النوع من المناهج.

2- المنهج المقارن: كما استعملت هذا المنهج في المقارنة بين تعريفات العلماء لمصطلح الحسن من عصر الترمذي إلى أن استقر الاصطلاح، وهذا دون التعمق في التفاصيل الدقيقة في الخلافات، وهذا مراعاة للحال الذي يقتضيه حجم المذكرة المقرر من طرف الجهة الوصية في تحديد عدد الصفحات.

3- المنهج الاستقرائي: استعملت هذا المنهج في استقراء الأحاديث التي حسنها الإمام البخاري في كتاب الجامع للإمام الترمذي وكتابه العلل الكبير الذي هو عبارة عن سؤالات من الإمام الترمذي لأستاذه الإمام البخاري عن أحاديث وقع فيها إشكال للإمام الترمذي.

4- المنهج التحليلي الاستنباطي: استعملت هذا المنهج في المبحث الأخير من مذكرتي هذه، حيث أحاول أن أحلل أقوال الإمام البخاري وفق معايير وضوابط بينتها في بداية هذا المبحث، وهذا لكي أصل إلى مقصد الإمام البخاري من مصطلح الحسن.

أما من ناحية الشكل فكان عملي كما يلي:

1- عدم التقييد بالتوازن بين المباحث في عدد المطالب والصفحات على اعتبار أن هذا المنهج لا يستقيم دائما مع البحث في العلوم الشرعية، فإن ما يقتضيه هذا من الإطالة أو الاختصار قد لا يقتضيه الآخر.

2- بالنسبة للتراجم فقد اختصرت تراجم الأعلام المشهورين، وأحلت على مصادر الترجمة، أما في الغير مشهورين فأطلت الترجمة.

3- جعلت لكل مبحث فقرة تمهيدية في بداية المبحث كإشارة لما سيتم دراسته، ثم أسوق فقرة في نهاية هذا المبحث كخلاصة أبين فيها أهم النتائج المتوصل إليها في المبحث نفسه.

4- حاولت أن أنسب جميع الأقوال إلى أصحابها أمانة لهم، وما كان من سقط أو سهو فألتمس فيه العذر.

5- عملي في الحواشي السفلية كان كما يلي: أذكر اسم المؤلف ثم المؤلَّف ثم المحقق، رقم الطبعة، سنة الطبعة، دار النشر، المدينة والبلد، الجزء، الصفحة كل على حسب وجوده.

*** خطة البحث:**

قسمت هذه الرسالة إلى مقدمة ومبحثين وخاتمة، واشتملت المقدمة على التعريف بالبحث وبيان أهميته وأسباب اختياره.

المبحث الأول تكلمت فيه على نظرة المحدثين على الحديث الحسن، وقد قسمته إلى مطلبين في المطلب الأول قمت بتحديد المعنى اللغوي لكلمة الحسن مستعينا في ذلك بأهم كتب اللغة المعروفة، وجمعت فيه كل دلالات كلمة الحسن التي استعملها المحدثون من خلال مطالعتي لعديد الدراسات التي وقفت عليها، وحاولت أن أربطها بالمعاني اللغوية التي وقفت عليها في، أما بالنسبة للمطلب الثاني تكلمت فيه عن نشأة الحديث الحسن وذلك بذكر أمثلة من تحسينات بعض المحدثين، واكتفيت بذكر مثال واحد لكل محدث ذكرته دون تعليق على مقصده من كلمة الحسن مرتبة حسب سنة الوفيات لكي أبين المراحل الأولى لنشأة الحسن عند المحدثين، ثم ختمت هذا المبحث بجمع التعريفات التي وقفت عليها للحسن بداية

من أول من وضع تعريفا لمصطلح الحسن –الإمام الترمذي– مع شرح مختصر لكل تعريف.

وفي المبحث الثاني جمعت كل ما تيسر لي من تحسينات الإمام البخاري وقمت بتقسيمها إلى مطلبين حسب اجتهادي في تقسيم هذه التحسينات، فالمطلب الأول خصصته إلى الأحاديث التي حسنها الإمام البخاري وأخرجها في صحيحة، وبالنسبة للمطلب الثلني خصصته للأحاديث التي حسنها الإمام البخاري ولم يخرجها في صحيحه بل صححها محدثون آخرون من أقرانه كمسلم والترمذي وأبو حاتم وغيرهم، وقد ختمت المبحث بترجيح المعنى الذين أراده الإمام البخاري لتحسينه للأحاديث

ثم ختمت هذا البحث بخاتمة ذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال بحثي، ثم أعقبت البحث بفهارس للآيات القرآنية والأحاديث النبوية والأعلام المترجم لهم ثم المصادر والمراجع ثم الموضوعات.

هذا وقد تنوعت عندي المصادر والمراجع التي استندت إليها في هذا البحث، حيث اعتمدت على كتاب العلل الكبير للترمذي وجامعه وصحيح البخاري كمصادر، وبعض الكتب الأخرى كم أمهات الكتب التي ساعدتني في هذا البحث كثيرا، واعتمدت بعض الكتب الأخرى والبحوث والرسائل الأكاديمية التي انجزت في مختلف المعاهد والجامعات الإسلامية في شتى بقاع العالم كمراجع.

وقد أنجزت هذه الرسالة ولم آل فيها جهدا، ولابد أن يوجد فيها الخطأ لقوله تعالى:

﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴾ النساء: 82

سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك استغفرك وأتوب إليك وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المبحث الأول

نظرة العلماء للحديث الحسن

ويشتمل على مطلبين

المطلب الأول: دلالات الحسن عند المحدثين ونشأته

المطلب الثاني: تعريفات الحديث الحسن عند العلماء

المبحث الأول: نظرة العلماء للحديث الحسن

وقد تناول هذا المبحث مطلبين، المطلب الأول خصصته لدلالات الحسن ونشأته عند المحدثين، والمطلب الثاني، لتعريفات الحديث الحسن عند العلماء، ووجه الترابط بين الدلالات وبين التعريف اللغوي للحسن.

المطلب الأول: دلالات الحسن عند المحدثين ونشأته

قبل الشروع في الوقوف على دلالات الحسن عند المحدثين لا بد من التعريج على المعنى اللغوي للحسن.

أ- تعريف الحسن:

لغة: عرف ابن فارس الحسن بقوله:" الْحَاءُ وَالسِّينُ وَالنُّونُ أَصْلٌ وَاحِدٌ. فَالْحُسْنُ ضِدُّ الْقُبْحِ. يُقَالُ رَجُلٌ حَسَنٌ وَامْرَأَةٌ حَسْنَاءُ وَحُسَّانَةٌ.[1]

وفي مختار الصحاح:" (الْحُسْنُ) ضِدُّ الْقُبْحِ وَالْجَمْعُ (مَحَاسِنُ) عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ كَأَنَّهُ جَمْعُ (مَحْسَنٍ) وَقَدْ (حَسُنَ) الشَّيْءُ بِالضَّمِّ (حُسْنًا) وَرَجُلٌ (حَسَنٌ) وَامْرَأَةٌ (حَسَنَةٌ) وَقَالُوا: امْرَأَةٌ (حَسْنَاءُ) وَلَمْ يَقُولُوا: رَجُلٌ أَحْسَنُ. وَهُوَ اسْمٌ أُنِّثَ مِنْ غَيْرِ تَذْكِيرٍ كَمَا قَالُوا: غُلَامٌ أَمْرَدُ وَلَمْ يَقُولُوا: جَارِيَةٌ مَرْدَاءُ فَذَكَّرُوا مِنْ غَيْرِ تَأْنِيثٍ. وَ(حَسَّنَ) الشَّيْءَ (تَحْسِينًا) زَيَّنَهُ. وَأَحْسَنَ إِلَيْهِ وَبِهِ وَهُوَ يُحْسِنُ الشَّيْءَ أَيْ يَعْلَمُهُ وَيَسْتَحْسِنُهُ أَيْ يَعُدُّهُ (حَسَنًا) . وَ(الْحَسَنَةُ) ضِدُّ السَّيِّئَةِ. وَ(الْمَحَاسِنُ) ضِدُّ الْمَسَاوِئِ. وَ(الْحُسْنَى) ضِدُّ السُّوءَى"[2].

وفي لسان العرب:" الحُسْنُ: ضدُّ القُبْح وَنَقِيضُهُ. الأَزهري: الحُسْن نَعْت لِمَا حَسُن؛ حَسُنَ وحَسَن يَحْسُن حُسْناً فِيهِمَا، فَهُوَ حاسِنٌ وحَسَن"[3].

---

[1] معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: 395هـ) تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ - 1979م، 57/2.

[2] مختار الصحاح، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (المتوفى: 666هـ) تح: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، الدار النموذجية، بيروت، صيدا، ط5، 1420هـ/ 1999م، ص136.

[3] لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: 711هـ)، دار صادر، بيروت، ط3، 1414 هـ، 114/13.

وقال الراغب الأصبهاني:" الحسن: عبارة عن كل مبهج مرغوب فيه وهو ثلاثة: مستحسن من جهل العقل، ومستحسن من جهة الهوى، ومستحسن من جهة الحس."[1]

وقال ابو البقاء الكفوي:" ثمَّ إِن كلا من الْحسن والقبح يُطلق على معَان ثَلَاثَة:

الأول: صفة الْكَمَال وَصفَة النَّقْص كَمَا يُقَال: (الْعلم حسن وَالْجهل قَبِيح)

وَالثَّانِي: ملاءمة الْغَرَض ومنافرته، وَقد يعبر عَنْهُمَا بِالْمَصْلَحَةِ والمفسدة

وَالثَّالِث: تعلق الْمَدْح والذم عَاجلا وَالثَّوَاب وَالْعِقَاب آجلا"[2].

وخلاصة ما تقدم أن الحسن ضد القبيح ونقيضه و أنه صفة كمال ملازمة للمدح وأن استحسان الأشياء راجع إلى ما تميل إليه النفس و ترغب فيه.

ويفهم من ذلك ان تحسين بعض الأمور لا يكون موضع اتفاق لأن النفوس تختلف فيما تميل إليه فلا يخلو التحسين من النسبية بسبب اختلاف طبائع البشر.

وأما وجه العلاقة بين التعريف اللغوي للحسن وإضافته للحديث فقد كشف عنها الشيخ جمال الدين القاسمي بقوله:" وإنما سمي حسنًا لحسن الظن براويه."[3] وليس الأمر مقصورا على ذلك فقد أطلق بعض المحدثين الحسن على بعض الأحاديث الموضوعة ومقصدهم في ذلك حسن المتن لا السند وسيأتي بيان ذلك لاحقا إن شاء الله.

ب- دلالات الحسن ومعانيه عند المحدثين:

كل من درس الحديث الحسن يرى أنه لا يخرج عن معنيين أساسيين هما:

---

[1] المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى (المتوفى: 502هـ) تح: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية، دمشق، بيروت، ط1، 1412 هـ .

[2] الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (المتوفى: 1094هـ)، تح: عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص 402.

[3] قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي (المتوفى: 1332هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص102.

1- التحسين الاحتجاجي:

ويكون الحسن هنا بمعنى حسن الحديث لقوته في نظر من استحسنه، مع العلم أن النقاد فيه المتشدد والمعتدل، والمتساهل وفلا يلزم من إطلاق أجدهم للفظ الحسن على حديث أن يكون كذلك عند غيره، فقد يسمى صحيحا أو ثابتا أو مقبولا أو صالحا أو ضعيفا. ووجه الارتباط بين لفظ الحسن وهذا الاستعمال أن المحدث الذي يحسن الحديث بغرض الاحتجاج به كأنه يقول: الاحتجاج بهذا الحديث حسن، ويحتمل أن يكون سبب حسن الظن براويه فكأنه يقول أحتج بهذا الحديث لحسن ظني بثبوته، فهو خاضع لمعايير القبول النقدية في نظر المستحسن وهذا النوع تندرج تحته عدة أقسام:

* إطلاق الحسن على الحديث الصحيح وهذا المعنى موجود في استعمالات بعض المحدثين مثل البخاري فإنه حسن أحاديث وقد أخرجها في صحيحه كما سنلاحظ ذلك في المبحث الثاني.

* إطلاق الحسن على ما يرويه الراوي المختلف فيه الذي ليس فيه جرح مفسر وهذا هو رأي ابن القطان الفاسي حيث قال: "ونعني بالْحسنِ، مَا لَهُ من الحَدِيث منزلَة بَين منزلتي الصَّحِيح والضعيف، وَيكون الحَدِيث حسنا هَكَذَا، إِمَّا بِأَن يكون أحد رُوَاته مُخْتَلفا فِيهِ؛ وَثَّقَهُ قوم وَضَعفه آخَرُونَ، وَلَا يكون مَا ضعف بِهِ جرحا مُفَسرًا، فَإِنَّهُ إِن كَانَ مُفَسرًا، قدم على تَوْثِيق من وَثَّقَهُ، فَصَارَ بِهِ الحَدِيث ضَعِيفا."[1]

* إطلاق الحسن على ما اتصل سنده برواية العدل الذي خف ضبطه عن مثله إلى منتهاه ولا يكون شاذا ولا معللا، وهو ما يعرف عند المتأخرين بالحسن لذاته كما عرفه ابن الصلاح ومن جاء بعده.

* إطلاق الحسن على الحديث الذي فيه ضعف محتمل عند بعض النقاد، فقد نقل ابن الصلاح عن بعض المتأخرين قولهم: " الْحَدِيثُ الَّذِي فِيهِ ضَعْفٌ قَرِيبٌ مُحْتَمَلٌ هُوَ الْحَدِيثُ

[1] بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، علي بن محمد بن عبد الملك الكتامي الحميري الفاسي، أبو الحسن ابن القطان، (المتوفى : 628هـ)، تح: د. الحسين آيت سعيد، دار طيبة، الرياض، ط1، 1418هـ-1997م، 13/4.

الْحَسَنُ، وَيَصْلُحُ لِلْعَمَلِ بِهِ "[1] وهذا أشمل وأوسع مما تقدم لأنه يدخل فيه كل حديث يرى المحدث أنه محتمل، ونرى هذا في كلام ابن القطان الفاسي حيث قال: "ونعني بالْحسنِ، مَا لَهُ من الحَدِيث منزلَة بَين منزلتي الصَّحِيح والضعيف، وَيكون الحَدِيث حسنا هَكَذَا... وَإِمَّا بِأَن يكون أحد رُوَاته؛ إِمَّا مَسْتُورا وَإِمَّا مَجْهُول الْحَال."[2] ومثل هذا التوسع في حد الحسن، يجعل من المناسب أن يقال: إن بعض المحدثين اتخذوا الحسن مركبا لترددداتهم في الحكم غلى الحديث مخرجا للمصاعب عندهم فكلما كان الحديث لا يصل للصحة وليس فيه ما يدعو بيقين لضعفه فإن من الملائم وصفه بالحسن.

* إطلاق الحين على الحديث الضعيف المنجبر المتعدد الطرق، وهو ما اصطلح على تسميته عند المتأخرين بالحسن لغيره. ووجد هذا الإطلاق في تعريف الإمام الترمذي كما سياتي إيضاحه لاحقا وقيده ابن حجر بمسمى الحسن لغيره ليميزه عن الحسن لذاته الذي هو أقوى منه.

والملاحظ أن جميع هذه الإطلاقات ما عدا الأول تدل على أن الحسن هو الدرجة الوسطى أي التي لا تبلغ الصحة ولا تنحط لدرجة الضعيف.

2- التحسين الإعجابي:

ويكون الحسن فيه بمعنى حسن الحديث لميزته، وهذا النوع تندرج تحته، ويطلقه المحدثون على الحديث الذي يتضمن ميزة تدعو لاستحسانه والإعجاب به وقد تكون هذه الميزة :عرابة الحديث من حي السند، أو وجود فائدة في السند أو المتن، أو بسبب حسن سياق المتن ونح ذلك من أمور لا دخل لها بالقبول والاحتجاج، و وجه الارتباط بين لفظ الحسن وهذا الاستعمال أن المحدث الذي يحسن الحديث بسبب إعجابه بشيء فيه عير الاحتجاج به، كأنه يقول: هذا الحديث يتضمن ميزة أو فائدة لا بوجد في غيره فاستحسنته لذلك، فهو حسن في نظري بسبب ندته، وهناك ارتباط بين هذا النوع من التحسين والإعجاب

[1] معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: 643هـ) تح: نور الدين عتر، دار الفكر، سوريا، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1406هـ - 1986م، ص30.

[2] المصدر السابق 13/4.

الذي يعني لغة : ما يستهوي الإنسان ويستميله ويسره، وهذا النوع من التحسين يرجع إلى سبب نسبي قد يختلف من شخص إلى أخر ومعياره الرئيس ك كل ما يثير الاستغراب لكونه غير مألوف بسبب عدم شهرته والمعرفة به فهو استحسان ذاتي، وهذا النوع تندرج تحته عدة أقسام هي:

* إطلاق الحسن على الحديث الغريب: ولعل استعمال الحسن بهذا المعنى هو الأقدم فقد ذكر الخطيب في باب: "(اسْتِحْبَابُ رِوَايَةِ الْمَشَاهِيرِ وَالصُّدُوفِ عَنِ الْغَرَائِبِ وَالْمَنَاكِيرِ) . قَالَ أَبُو بَكْرٍ وَهُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَوْنِ بْنِ أَرْطِبَانَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: «كَانُوا يَكْرَهُونَ إِذَا اجْتَمَعُوا أَنْ يُخْرِجَ الرَّجُلُ أَحْسَنَ حَدِيثِهِ أَوْ أَحْسَنَ مَا عِنْدَهُ» قَالَ أَبُو بَكْرٍ: عَنَى إِبْرَاهِيمُ بِالْأَحْسَنِ الْغَرِيبِ لِأَنَّ الْغَرِيبَ غَيْرَ الْمَأْلُوفِ يُسْتَحْسَنُ أَكْثَرَ مِنَ الْمَشْهُورِ الْمَعْرُوفِ وَأَصْحَابِ الْحَدِيثِ يُعَبِّرُونَ عَنِ الْمَنَاكِيرِ بِهَذِهِ الْعِبَارَةِ ... وعن أُمَيَّةُ بْنُ خَالِدٍ، قَالَ: قِيلَ لِشُعْبَةَ: "مَا لَكَ لَا تَرْوِي عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ وَهُوَ حَسَنُ الْحَدِيثِ؟ فَقَالَ: مِنْ حُسْنِهَا فَرَرْتُ ".[1]

* إطلاق الحسن الحديث الذي يتضمن فائدة في الإسناد أو المتن: ومما يؤكد أم الحسن يطلق على الحديث المتضمن فائدة أننا نجد كثيرا من كتب الفوائد تتضمن اسمالحسن في عناوينها ومن ذلك :

- الفوائد المنتقاة الحسان العوالي لعثمان بن محمد بن أحمد بن محمد بن هارون بن وردان السمرقندي، أبو عمرو المصري، الحذاء (المتوفى: 345هـ).
- الفوائد المنتقاة والغرائب الحسان عن الشيوخ الكوفيين ، محمد بن علي بن عبد الله بن محمد بن رحيم الشامي الساحلي، أبو عبد الله الصوري (المتوفى: 441هـ).
- الفوائد الحسان عن الشيوخ الثقات الإمام المحدث الثقة أبي بَكْرٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ النَّقُورِ الْبَزَّازُ المتوفى (565 هـ).
- الْمُنْتَقَى مِنَ الْفَوَائِدِ الْحِسَانِ فِي الْحَدِيثِ، لِلإِمَامِ الْحَافِظِ أَبِي الْحَجَّاجِ يُوسُفَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمِزِّيِّ (المتوفى: 742هـ).
- الفوائد المنتقاة الحسان، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: 385هـ).

[1] الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، لخطيب البغدادي 100/2.

- الفوائد الحسان الصحاح والغرائب، علي بن الحسن بن الحسين بن محمد، أبو الحسن الخِلَعي الشافعيّ (المتوفى: 492هـ).
- الفوائد المنتقاة الحسان الصحاح والغرائب ، المؤلف: علي بن الحسن بن الحسين بن محمد، أبو الحسن الخِلَعي الشافعيّ (المتوفى: 492هـ).

وكثير من المحدثين يستحسنون الأحاديث الفوائد ولو كانت ضعيفة كما قال إمام أحمد:" إِذَا سَمِعْتَ أَصْحَابَ الْحَدِيثِ يَقُولُونَ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، أَوْ فَائِدَةٌ، فَاعْلَمْ أَنَّهُ خَطَأٌ، أَوْ دَخَلَ حَدِيثٌ فِي حَدِيثٍ، أَوْ خَطَأٌ مِنَ الْمُحَدِّثِ، أَوْ حَدِيثٌ لَيْسَ لَهُ إِسْنَادٌ، وَإِنْ كَانَ قَدْ رَوَى شُعْبَةٌ وَسُفْيَانُ، فَإِذَا سَمِعْتَهُمْ يَقُولُونَ هَذَا لَا شَيْءَ فَاعْلَمْ أَنَّهُ حَدِيثٌ صَحِيحٌ "[1].

وهذا القول الذي نقله الإمام أحمد عن المحدثين يدل على ولعهم وإعجابهم بكل حديث يعد من الفوائد .

* إطلاق الحسن على السند العلي: ورد ذلك في كثير من كلام المحدثين ومن ذلك قول الدوري:" قَالَ يحيى وَكَانَ عِنْد وَكِيع عَن الْأَعْمَش ثَمَانمِائَة قلت ليحيى كَانَ أَبُو مُعَاوِيَة أحْسنهم حَدِيثا عَن الْأَعْمَش قَالَ كَانَت الْأَحَادِيث الْكِبَار الْعَالِيَة عِنْده"[2].

ولا شك أن علو السند مستحسن و مرغوب فيه بشدة عند المحدثين.

* إطلاق الحسن على حسن المتن: ومن ذلك قول الحافظ العراقي:" قد أطلقوا على الحديث الضعيف بأنه حسن وأرادوا حسن اللفظ لا المعنى الاصطلاحي"[3].

---

[1] الكفاية في علم الرواية، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: 463هـ)، تح: أبو عبدالله السورقي ، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، ص142.

[2] تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (المتوفى: 233هـ)، تح: د. أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط1، 1399هـ – 1979م، 376/3.

[3] التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: 806هـ)، تح: عبد الرحمن محمد عثمان، محمد عبد المحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ط1، 1389هـ/1969م، ص60.

وقال ابن حجر: "ويحتمل أن يكون حكم بالحسن وأراد المعنى اللغوي: أي أن متنه حسن – والله أعلم"[1].

وإطلاق الحسن على ما يستطرف ويكون غير مألوف للسامع، أمر معروف عند المحدثين.

ج- نشأة مصطلح الحسن عند المحدثين:

لقد ورد في كلام المحدثين القدامى وصفهم لأحاديث بالحسن وتعددت دلالات الحسن في استعمالاتهم، إلا أنني في هذا المطلب سأعمل على ذكر أمثلة فيمن استعمل هذا المصطلح قبل وضع الاصطلاح.

1- إبراهيم النخعي: وهو إمام ثقة من كبار الفقهاء في طبقة صغار التابعين ولم يثبت له السماع عن أحد من الصحابة، مات –رحمه الله- سنة 96هـ[2]، والنص المروي عنه ذكره الرامهرمزي بقوله: "حدثني عبد الوهاب بن رواحة العدوي ثنا معاوية بن محمد القرشي، ثنا أشهل عن ابن عون قال: كان إبراهيم يقول: كانوا يكرهون إذا اجتمعوا أن يخرج الرجل أحسن حديثه، أو أحسن ما عنده".[3]

قال الحافظ الخطيب البغدادي بعد أن أخرج هذا النص: "عنى إبراهيم بالأحسن الغريب، لأن الغريب غير المألوف يُستحسن أكثر من المشهور المعروف، وأصحاب الحديث يعبرون عن المناكير بهذه العبارة". [4]

---

[1] النكت على كتاب ابن الصلاح، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ)، تح: ربيع بن هادي عمير المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1404هـ/1984م، 426/1.

[2] انظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي (المتوفى: 742هـ)، تح: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1400هـ – 1980م، (11/20-25).

[3] المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي الفارسي (المتوفى: 360هـ)، تح: د. محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، ط3، 1404هـ، ص561.

[4] الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، (137/2)، ص59.

وقد ورد عن إبراهيم أيضا قوله: "لا تُحدث الناس بأحسن ما عندك فيرفضوك".[1]

2- محمد بن مسلم بن شهاب الزهري: الإمام الحافظ المتقن، وهو من التابعين والفقهاء المعروفين، مات -رحمه الله- سنة 125هـ وقيل غير ذلك.[2]

والنص المروي عنه في ذلك أورده الحافظ ابن عدي بقوله: "حدثنا موسى بن الحسن الكوفي، حدثنا عمرو بن سوَّاد، حدثنا ابن وهب، حدثني يونس عن ابن شهاب قال: إذا سُرق الحديث زِيد فيه وحُسِّن".[3]

3- شعبة بن الحجاج: أمير المؤمنين في الحديث وإمام النقاد، المتوفى-رحمه الله- سنة 160هـ.[4]

ما أورده ابن أبي حاتم عن والده: "حدثنا محمد بن أبي صفوان حدثني أمية -هو ابن خالد- قال: قلت لشعبة: مالك لا تحدث عن عبد الملك بي أبي سليمان؟ قال: تركت حديثه، قال: قلت: تحدث عن فلان وتدع عبد الملك بن أبي سليمان ؟! قال: تركته، قلت: إنه كان حسن الحديث، قال: من حسنها فررت".[5]

4- الإمام مالك بن أنس: إمام دار الهجرة من كبار الثقات الأثبات ومن أئمة الفقه الأعلام، توفي -رحمه الله- سنة 179هـ.[6]

النص المروي عنه في ذلك أورده ابن أبي حاتم بقوله "حدثنا أحمد بن عبد الرحمن ابن أخي ابن وهب قال: سمعت عمي يقول: سمعت مالكا سئل عن تخليل أصابع الرجلين

---

[1] المحدث الفاصل الرامهرمزي (ص561-562).

[2] انظر: تهذيب الكمال المزي (419/26-444).

[3] الكامل في ضعفاء الرجال، أبو أحمد بن عدي الجرجاني (المتوفى: 365هـ)، تح: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1418هـ1997م، (70/1) .

[4] تهذيب الكمال المزي (479/12-495).

[5] الجرح والتعديل، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: 327هـ)، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدكن، الهند، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1271هـ 1952م، (146/1).

[6] الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، ابراهيم بن علي بن محمد ابن فرحون برهان الدين (ت: 799هـ) تحقيق وتعليق: الدكتور محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث للطبع والنشر، القاهرة، 82/1-136.

في الوضوء فقال: ليس ذلك على الناس، قال: فتركته حتى خفَّ الناس، فقلت له: عندنا في ذلك سنة. فقال: وما هي؟ قلت: حدثنا الليث بن سعد وابن لهيعة وعمر بن الحارث عن يزيد بن عمر المعافري عن أبي عبد الرحمن الحبلي عن المستورد بن شداد القرشي قال: "رأيت رسول الله ﷺ يدلك بخنصره ما بيع أصابع رجليه" فقال: إن هذا الحديث حسن، وما سمعت به قط إلا الساعة، ثم سمعته بعد ذلك يُسأل فيأمر بتخليل الأصابع". [1]

5- الإمام عبد الله بن المبارك: أحد الأئمة الثقات الأثبات، توفي -رحمه الله- سنة 181هـ.[2]

والنص المروي عنه في ذلك أخرجه ابن أبي حاتم بقوله: "حدثنا محمد بن سعيد المقرئ حدثنا عبد الرحمن بن الحكم بن بشير عن نوفل-يعني ابن مطهر- قال: كان بالكوفة رجل يقال له حبيب [3]المالكي، وكان رجلا له فضل وصحبة، فذكرناه لابن المبارك فأثنينا عليه، قلت: عنده حديث غريب، قال: ما هو؟ قلت: الأعمش عن زيد بن وهب قال: سألت حذيفة عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فقال: إن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لحسن، ولكن ليس من السنة أن تخرج على المسلمين بالسيف. فقال: هذا حديث ليس بشيء، قلت: إنه، وإنه، فأبى، فلما أكثرت عليه في ثنائي عليه فقال: عافاه الله في كل شيء إلا في هذا الحديث، هذا حديث كنا نستحسنه من حديث سفيان عن حبيب عن أبي البختري عن حذيفة".[4]

6- الإمام سفيان بن عيينة: وهو من الأئمة الحفاظ، توفي -رحمه الله- في سنة 198هـ. [5]

والنص المروي عنه أخرجه الرامهرمزي بقوله: "حدثنا ابن نبهان، حدثنا عيسى بن أبي حرب قال: سمعت علي بن المديني يقول: كنا في مجلس سفيان بن عيينة، فحدَّث بحديث عن النبي ﷺ فقال رجل: ما أحسنه، فقال سفيان: أتقول لحديث النبي ﷺ ما أحسنه؟!

---

[1] الجرح والتعديل ابن أبي حاتم (1/31-32).

[2] انظر: تهذيب الكمال المزي (16/5-25).

[3] هو حبيب بن أبي فضلان أو فضالة المالكي قال فيه ابن معين: مشهور، تهذيب الكمال المزي (2/189).

[4] الجرح والتعديل ابن أبي حاتم (/270).

[5] انظر: تهذيب الكمال المزي (11/177-197).

ألا قلتَ هو أحسن من الجواهر أحسن من الدار أحسن من الياقوت أحسن من الدنيا كلها".[1]

7- يحيى بن سعيد القطان: من كبار أئمة النقد، توفي -رحمه الله- سنة 198هـ.[2]

والنص المذكور عنه في ذلك هو قوله: "ما رأيت أحدا أحسن حديثا من شعبة".[3]

8- الإمام الحافظ عبد الرحمن بن مهدي: من كبار أئمة النقد وقد توفي -رحمه الله- سنة 198هـ.[4]

قال علي بن المديني: "سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: اثنان إذا كتبت حديثهما هكذا، رأيت فيه، وإذا انتقيتها كانت حسانا: معمر وحماد لبن سلمة".[5]

9- أَبِي عَبْد الله مُحَمَّد بْن إِدْرِيس : من كبار الثقات الأثبات ومن أئمة الفقه الأعلام، توفي -رحمه الله- سنة 204 هـ. [6]

قال الشافعي -في أثناء كلامه على حكم غسل القدمين-: "وروي أن رسول الله ﷺ رش ظهورهما. أما أحد الحديثين فليس مما يثبت أهل العلم بالحديث لو انفرد.

وأما الحديث الآخر فحسن الإسناد، ولو كان منفردا ثبت، والذي خالفه أكثر وأثبت منه".[7]

10- علي بن المديني: أبو الحسن، علما في الناس في معرفة الحديث والعلل توفي -رحمه الله- سنة 233هـ.[8]

---

[1] المحدث الفاصل الرامهرمزي (ص578) .

[2] انظر: تهذيب الكمال المزي (329/31-343).

[3] الجرح والتعديل ابن أبي حاتم (176/1).

[4] انظر: تهذيب الكمال المزي (430/17-443).

[5] المعرفة والتاريخ، يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي الفسوي، أبو يوسف (المتوفى: 277هـ)، تح: أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1401 هـ- 1981 م، (157/3).

[6] انظر: تهذيب الكمال المزي، 361/24.

[7] اختلاف الحديث، الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (المتوفى: 204هـ)، دار المعرفة، بيروت، 1410هـ/1990م، ص121.

[8] الجرح والتعديل ابن أبي حاتم، 194/6.

ذكر الحافظ ابن كثير من طريق "قتادة عن سالم بن أبي الجعد الغطفاني عن معدان بن طلحة اليعمري أن عمر بن الخطاب قام على المنبر يوم جمعة فحمد الله وأثنى عليه ثم ذكر رسول الله ﷺ وذكر أبا بكر رضي الله عنه ثم قال: رأيت رؤيا لا أراها إلا لحضور أجلي، رأيت كأن ديكا نقرني نقرتين ... الحديث".[1]

ثم نقل عن الإمام علي بن المديني قوله: "هذا حديث حسنٌ وهو من حديث قتادة وهو بصري عن سالم بن أبي الجعد وهو كوفي عن معدان وهو شامي". [2]

11- الإمام أحمد بن حنبل الشيباني: الحافظ من إعلام الدين توفي –رحمه الله– سنة 241هـ. [3]

قال الخلال: "حدثنا أحمد بن أصرم[4] أنه سأل أحمد عن حديث أم حبيبة–رضي الله عنها– في مس الذكر، فقال: هو حديث حسن". [5]

المطلب الثاني: تعريفات الحسن عند المحدثين

الملاحظ من المطلب السابق أن المحدثين قد كثرت تحسيناتهم للأحاديث، لهذا حاول العلماء وضع تعريف يميزه عن غيره وهذا انطلاقا من تطبيقات المحدثين، فتعددت تعاريفهم، وهذا راجع لاختلاف فهمهم وتأويلهم لتحسينات المحدثين، وعليه فسأعرض هذه التعريفات دون الغوص في الانتقادات، والاعتراضات بل سأبين وجوه الاختلاف، وجوه الاتفاق بعد سردها حسب وضعها الزمني.

---

[1] مسند أمير المؤمنين أبي حفص عمر بن الخطاب رضي الله عنه وأقواله على أبواب العلم، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: 774هـ)، تح: عبد المعطي قلعجي، دار الوفاء، المنصورة، ط1، 1411هـ - 1991م، (525/2) .

[2] مسند الفاروق بن كثير، (526-527).

[3] طبقات الحنابلة، أبو الحسين ابن أبي يعلى، محمد بن محمد (ت: 526هـ) تح: محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت، ص14-20.

[4] أحمد بن أصرم المزني، من ولد الصحابي عبد الله بن مغفل، روى عن أحمد مسائل، مات سنة 285هـ. طبقات الحنابلة (22/1).

[5] النكت عل كتاب ابن الصلاح لابن حجر (425/1).

التعريف الأول: تعريف الإمام الترمذي[1] (ت279هـ)

أقدم من استعمل الحسن بكثرة في الحكم على الأحاديث الإمام الترمذي، فقد استعمله في جامعه وأكثر منه، ولهذا قال الحافظ أبو عمرو ابن صلاح: "كتاب أبي عيسى الترمذي – رحمه الله– أصل في معرفة الحديث الحسن، وهو الذي نوَّه باسمه وأكثر ذكره في جامعه"[2] وقال شيخ الإسلام ابن تيميه: "والترمذي أول من قسم الأحاديث غلى صحيح، وحسن، وغريب، وضعيف، ولم يعرف قبله هذا التقسيم على أحد، لكن كانوا يقسمون الأحاديث إلى صحيح وضيف".[3]

وبما تقدم يتجلى لنا مدى أهمية رأي الإمام الترمذي في الحديث الحسن، لأنه أشهر من استعمله بكثرة في الحكم على الأحاديث، ولأنه أقدم من عرف الحديث الحسن تعريفا اصطلاحيا، وميزة عن الحديث الصحيح فقال: "وما ذكرنا في هذا الكتاب حديث حسن، فإنما أردنا به حسن إسناده عندنا: كل حديث يروى لا يكون في اسناده من يتهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذا، ويروى من غير وجه نحو ذلك، فهو عندنا حديث حسن"[4] .

---

[1] أَبُو عِيسَى مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى بْنِ سَوْرَةَ بْنِ شَدَّادٍ الْحَافِظُ ثِقَةٌ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، لَهُ كِتَابٌ فِي السُّنَنِ، وَكَلَامٌ فِي الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ، رَوَى عَنْهُ ابْنُ مَحْبُوبٍ، وَالْأَجِلَّاءُ بِمَرْوَ سَمِعْنَا سُنَنَهُ مِنْ بَعْضِ الْمَرَاوِزَةِ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْهُ، سَمِعَ قُتَيْبَةَ، وَبِالْعِرَاقِ عَارِمًا، وَالْقَعْنَبِيَّ، وَغَيْرَهُمْ مَشْهُورٌ بِالْأَمَانَةِ، وَالْعِلْمِ، مَاتَ بَعْدَ التِّسْعِينَ وَمِائَتَيْنِ، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، أبو يعلى الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني (المتوفى: 446هـ)، تح: د. محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد – الرياض، ط: الأولى، 1409، 904/3.

[2] معرفة علوم الحديث، ابن الصلاح ص32.

[3] مجموع الفتاوى، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (المتوفى: 728هـ)، تح: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، 1416هـ/1995م، (249-248/18).

[4] العلل الصغير الملحق بآخر سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: 279هـ)، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (جـ 1، 2)، ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ 3)، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (جـ 4، 5)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط2، 1395 هـ - 1975م، (758/5).

التعريف الثاني: تعريف الإمام الخطابي[1](ت388هـ) عرف الإمام الخطابي الحسن بقوله:" ما عرف مخرجه واشتهر رجاله وعليه مدار أكثر الحديث وهو الذي يقبله أكثر العلماء ويستعمله عامة الفقهاء"[2].

التعريف الثالث: تعريف ابن الجوزي[3](ت597هـ) عرفه بقوله:" الْقسم الرَّابِع: مَا فِيهِ ضعف قريب مُحْتَمل وَهَذَا هُوَ الْحسن وَيصْلح الْبناء عَلَيْهِ وَالْعَمَل بِهِ"[4].

التعريف الرابع: تعريف ابن دحية[5] (ت633هـ) نقل قوله الزركشي:" وَجزم بِهِ ابْن دحْيَة فِي الْعلم الْمَشْهُور فَقَالَ إِنَّه مَا دون الصَّحِيح مِمَّا فِيهِ ضعف قريب مُحْتَمل عَن راو لَا يَنْتَهِي إِلَى دَرَجَة الْفسق"[6].

---

[1] حمد بن محمد بن إبراهيم ابن الخطاب البستيّ، أبو سليمان: فقيه محدّث، وَله تصانيف فِي فنون جليلة بديعة، مِنْهَا كِتَابه الموسوم ب: " شعار الدّين " فِي أصُول الدّين، وكتاب " الْإِعْلَام "و كتاب " الغنية عَن الْكَلَام وَأَهله "، و " الرسَالَة الناصحة فِيمَا يعْتَقد فِي الصِّفَات " طبقات الفقهاء الشافعية، عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: 643هـ)، تح: محيي الدين علي نجيب،: دار البشائر الإسلامية – بيروت، ط الأولى، 1992م.467/1.

[2] معالم السنن، وهو شرح سنن أبي داود، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (المتوفى: 388هـ)، المطبعة العلمية، حلب، ط1، 1351 هـ - 1932 م، 11/1.

[3]عَبْد الرَّحْمَن بْن عَلِيّ بْن مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيّ بْن عَبْد اللَّه بْن حمادي بْن الجوزي أَبُو الفرج الْقُرَشِيّ التيمي البكري [2] : من ولد عَبْد الرَّحْمَن بْن القاسم بْن مُحَمَّد بْن أَبِي بَكْر الصديق. صاحب التصانيف فِي فنون العلم من التفسير والفقه والحديث والوعظ والتاريخ، وإليه انتهت معرفة، ولد سنة عشر وخمسمائة تقريبًا، كذا قَالَ لي غير مرة وأول سماعه سنة عشرين وتوفي بعد المغرب ليلة الجمعة، ثاني عشر رمضان سنة سبع وتسعين وخمسمائة ودفن بمقبرة باب حرب: تاريخ بغداد وذيوله: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: 463هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، تح مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة: الأولى، 1417 هـ 237/15

[4] الموضوعات، جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: 597هـ)، تح: عبد الرحمن محمد عثمان، محمد عبد المحسن صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ط1، ج1، 2: 1386 هـ - 1966 م، ج3: 1388 هـ - 1968 م، 35/1.

[5] عمر بن الحسن بن علي بن محمد، أبو الخطاب، ابن دحية الكلبي الأندلسي: أديب، مؤرخ، حافظ للحديث، من أهل سبتة بالأندلس. ولي قضاء دانية. ورحل إلى مراكش والشام والعراق وخراسان، واستقر بمصر. وكان كثير الوقيعة في العلماء والأئمة فأعرض بعض معاصريه عن كلامه، وكذبوه في انتسابه إلى «دحية». من تصانيفه المطرب من أشعار أهل المغرب. الأعلام، الزركلي، 44/5.

[6] النكت على مقدمة ابن الصلاح، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي (المتوفى: 794هـ)، تح: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج، أضواء السلف، الرياض، ط1، 1419هـ - 1998م، 404/1.

التعريف الخامس: تعريف ابن النفيس[1](ت687هـ) نقله عنه ابن القطان عرفه بقوله:" ونعني بالْحسنِ، مَا لَهُ من الحَدِيث منزلَة بَين منزلتي الصَّحِيح والضعيف، وَيكون الحَدِيث حسنا هَكَذَا، إِمَّا بِأَن يكون أحد رُوَاته مُخْتَلفا فِيهِ؛ وَثَّقَهُ قوم وَضعفه آخَرُونَ، وَلَا يكون مَا ضعف بِهِ جرحا مُفَسرًا، فَإِنَّهُ إِن كَانَ مُفَسرًا، قدم على تَوْثِيق من وَثَّقَهُ، فَصَارَ بِهِ الحَدِيث ضَعِيفا.

وَإِمَّا بِأَن يكون أحد رُوَاته؛ إِمَّا مَسْتُورا وَإِمَّا مَجْهُول الْحَال.

ولنبين هذَيْن الْقسمَيْنِ، فَأَما المستور فَهُوَ من لم تثبت عَدَالَته لدينا مِمَّن روى عَنهُ اثْنَان فَأكْثر، فَإِن هَذَا يخْتَلف فِي قبُول رِوَايَته من لَا يرى رِوَايَة الرَّاوِي الْعدْل عَن الرَّاوِي تعديلا لَهُ.

فطائفة مِنْهُم يقبلُونَ رِوَايَته، وَهَؤُلَاء هم الَّذين لَا يَبْتَغُونَ على الْإِسْلَام مزيدا فِي حق الشَّاهِد والراوي، بل يقنعون بِمُجَرَّد الْإِسْلَام، مَعَ السَّلامَة عَن فسق ظَاهر، ويتحققون إِسْلَامه بِرِوَايَة عَدْلَيْنِ عَنهُ، إِذْ لم يعْهَد أحد مِمَّن يتدين يروي الدَّين إِلَّا عَن مُسلم.

وَطَائِفَة يردون رِوَايَته، وَهَؤُلَاء هم الَّذين يَبْتَغُونَ وَرَاء الْإِسْلَام مزيدا، وَهُوَ عَدَالَة الشَّاهِد أَو الرَّاوِي، وَهَذَا كُله بِنَاء على أَن رِوَايَة الرَّاوِي عَن الرَّاوِي لَيست تعديلا لَهُ، فَأَما من رَآهَا تعديلا لَهُ فَإِنَّهُ يكون بِقبُول رِوَايَته أَحْرَى وَأولى، مَا لم يثبت جرحه.

وَالْحق فِي هَذَا أَنه لَا تقبل رِوَايَته، وَلَو روى عَنهُ جمَاعَة، مَا لم تثبت عَدَالَته، وَمن يذكر فِي كتب الرِّجَال بِرِوَايَة أَكثر من وَاحِد عَنهُ، مهملا من الْجرْح وَالتَّعْدِيل، فَهُوَ غير مَعْرُوف الْحَال عِنْد ذاكره بذلك، وَرُبمَا وَقع التَّصْرِيح بذلك فِي بَعضهم.[2]

---

[1]علي بن أبي بالحزم القَرْشي، علاء الدين الملقب بابن النفيس. أصله من بلدة قرش، ومولده في دمشق، ووفاته بمصر، له كتب كثيرة، منها " الموجز " في الطب، اختصر به قانون ابن سينا. الأعلام، الزركلي، 270/4.

[2] بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام لابن القطان الفاسي، 13/4-20.

التعريف السادس: أبو عمرو ابن الصلاح[1] (ت643هـ) بعد أن ذكر تعريفات كل من الترمذي والخطابي وابن الجوزي قال:" كُلُّ هَذَا مُسْتَبْهَمٌ لَا يَشْفِي الْغَلِيلَ، وَلَيْسَ فِيمَا ذَكَرَهُ التِّرْمِذِيُّ وَالْخَطَّابِيُّ مَا يَفْصِلُ الْحَسَنَ مِنَ الصَّحِيحِ، وَقَدْ أَمْعَنْتُ النَّظَرَ فِي ذَلِكَ وَالْبَحْثَ، جَامِعًا بَيْنَ أَطْرَافِ كَلَامِهِمْ، مُلَاحِظًا مَوَاقِعَ اسْتِعْمَالِهِمْ، فَتَتَقَّحَ لِي وَاتَّضَحَ أَنَّ الْحَدِيثَ الْحَسَنَ قِسْمَانِ:

أَحَدُهُمَا: الْحَدِيثُ الَّذِي لَا يَخْلُو رِجَالُ إِسْنَادِهِ مِنْ مَسْتُورٍ لَمْ تَتَحَقَّقْ أَهْلِيَّتُهُ، غَيْرَ أَنَّهُ لَيْسَ مُغَفَّلًا كَثِيرَ الْخَطَأِ فِيمَا يَرْوِيهِ، وَلَا هُوَ مُتَّهَمٌ بِالْكَذِبِ فِي الْحَدِيثِ، أَيْ لَمْ يَظْهَرْ مِنْهُ تَعَمُّدُ الْكَذِبِ فِي الْحَدِيثِ وَلَا سَبَبٌ آخَرُ مُفَسِّقٌ، وَيَكُونُ مَتْنُ الْحَدِيثِ مَعَ ذَلِكَ قَدْ عُرِفَ بِأَنْ رُوِيَ مِثْلُهُ أَوْ نَحْوُهُ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ أَوْ أَكْثَرَ حَتَّى اعْتَضَدَ بِمُتَابَعَةِ مَنْ تَابَعَ رَاوِيَهُ عَلَى مِثْلِهِ، أَوْ بِمَا لَهُ مِنْ شَاهِدٍ، وَهُوَ وُرُودُ حَدِيثٍ آخَرَ بِنَحْوِهِ، فَيَخْرُجُ بِذَلِكَ عَنْ أَنْ يَكُونَ شَاذًّا وَمُنْكَرًا، وَكَلَامُ التِّرْمِذِيِّ عَلَى هَذَا الْقِسْمِ يَتَنَزَّلُ.

الْقِسْمُ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ رَاوِيهِ مِنَ الْمَشْهُورِينَ بِالصِّدْقِ وَالْأَمَانَةِ، غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَبْلُغْ دَرَجَةَ رِجَالِ الصَّحِيحِ، لِكَوْنِهِ يَقْصُرُ عَنْهُمْ فِي الْحِفْظِ وَالْإِتْقَانِ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ يَرْتَفِعُ عَنْ حَالِ مَنْ يُعَدُّ مَا يَنْفَرِدُ بِهِ مِنْ حَدِيثِهِ مُنْكَرًا، وَيُعْتَبَرُ فِي كُلِّ هَذَا – مَعَ سَلَامَةِ الْحَدِيثِ مِنْ أَنْ يَكُونَ شَاذًّا وَمُنْكَرًا – سَلَامَتُهُ مِنْ أَنْ يَكُونَ مُعَلَّلًا.

وَعَلَى الْقِسْمِ الثَّانِي يَتَنَزَّلُ كَلَامُ الْخَطَّابِيِّ.

فَهَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ جَامِعٌ لِمَا تَفَرَّقَ فِي كَلَامِ مَنْ بَلَغَنَا كَلَامُهُ فِي ذَلِكَ، وَكَأَنَّ التِّرْمِذِيَّ ذَكَرَ أَحَدَ نَوْعَيِ الْحَسَنِ، وَذَكَرَ الْخَطَّابِيُّ النَّوْعَ الْآخَرَ، مُقْتَصِرًا كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى مَا رَأَى

---

[1] عثمان بن عبد الرحمن (صلاح الدين) ابن عثمان بن موسى بن أبي النصر النصري الشهرزوريّ الكردي الشرخاني، أبو عمرو، تقيّ الدين، المعروف بابن الصلاح: أحد الفضلاء المقدمين في التفسير والحديث والفقه وأسم الرجال. ولد في شرخان (قرب شهرزور) وانتقل إلى الموصل ثم إلى خراسان، فبيت المقدس حيث ولي التدريس في الصلاحية. وانتقل إلى =دمشق، فولاه الملك الأشرف تدريس دار الحديث، وتوفي فيها. له كتاب " معرفة أنواع علم الحديث " يعرف بمقدمة ابن = الصلاح، و " أدب المفتي والمستفتي " . سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي ، دار الحديث– القاهرة،، ط 1427هـ–2006م.360/16.

أَنَّهُ يُشْكِلُ، مُعْرِضًا عَمَّا رَأَى أَنَّهُ لَا يُشْكِلُ. أَوْ أَنَّهُ غَفَلَ عَنِ الْبَعْضِ وَذَهِلَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، هَذَا تَأْصِيلُ ذَلِكَ."[1]

التعريف السابع: تعريف بدر الدين محمد بن إبراهيم بن جماعة [2](ت: 733هـ) .

قال أبو عبد الله :" وَلَو قيل الْحسن كل حَدِيث خَال من الْعِلَل وَفِي سَنَده الْمُتَّصِل مَسْتُور لَهُ بِهِ شَاهد أَو مَشْهُور قَاصِر عَن دَرَجَة الإتقان لَكَانَ أجمع لما حددوه وقريبا مِمَّا حاولوه وأخصر مِنْهُ مَا اتَّصل سَنَده وانتفت علله فِي سَنَده مَسْتُور وَله شَاهد أَو مَشْهُور غير متقن"[3].

التعريف الثامن: قال أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي[4] (المتوفى: 748هـ):" الحَسَنُ ما ارتَقَى عن درجة الضعيف، ولم يَبلُغ درجةَ الصحَّة. وإن شِئتَ قلتَ: "الحَسَنُ ما سَلِمَ من ضعفِ الرُّواة"، فهو حينئذٍ داخلٌ في قِسْم الصحيح. وحينئذٍ يكونُ الصحيحُ مراتب كما قدَّمناه، والحسَنُ ذا رتُبةٍ دُونَ تلك المراتب، فجاء الحسَنُ مثلاً في آخِرِ مراتب الصحيح"[5].

---

[1] معرفة أنواع علوم الحديث لابن الصلاح ، ص26-28.

[2] محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الحموي الشافعي، بدر الدين، أبو عبد الله: قاض، من العلماء بالحديث وسائر علوم الدين. ولد في حماة. وولي الحكم والخطابة بالقدس، ثم القضاء بمصر، فقضاء الشام، ثم قضاء مصر إلى أن شاخ وعمي. كان من خيار القضاة. وتوفي بمصر. له تصانيف، منها «المنهل الروي في الحديث النبوي » و «كشف المعاني في المتشابه من المثاني » و «غرة التبيان لمن لم يسم في القرآن -» و «تذكرة السامع والمتكلم في آداب العالم والمتعلم » الأعلام، الزركلي،297/5.

[3] المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، أبو عبد الله، محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الحموي الشافعي، بدر الدين (المتوفى: 733هـ)، تح: د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دار الفكر، دمشق، ط2، 1406، ص36.

[4] محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، شمس الدين، أبو عبد الله: حافظ، مؤرخ، علامة محقق. تركمانيّ الأصل، من أهل ميافارقين، مولده ووفاته في دمشق. تصانيفه كبيرة كثيرة تقارب المئة، منها " دول الإسلام " جزآن، " المشتبه في الأسماء والأنساب، والكنى والألقاب " و" العباب " في التاريخ، و" تاريخ الإسلام الكبير" 36 مجلدا، الاعلام الزركلي 326/5.

[5] الموقظة في علم مصطلح الحديث، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: 748هـ) واعتنى به: عبد الفتاح أبو غُدّة، مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، ط2، 1412هـ، ص26.

ثم فسر كلامه:": إنَّ الحسَنَ ما قَصُرَ سَنَدُه قليلاً عن رُتبة الصحيح"[1].

ثم قال: "إذْ الحَسَنُ لا ينفكُّ عن ضَعْفٍ مَّا. ولو انفَكَّ عن ذلك، لصَحَّ باتفاق"[2].

التعريف التاسع: تعريف الحافظ ابن حجر (ت 852 هـ) بعد أن عرف الحافظ الصحيح قال:" فَإِنْ خَفَّ الضَّبْطُ مع بقية الشروط المتقدمة في الصحيح : فَالْحَسَنُ لِذَاتِهِ"[3].

التعريف العاشر : محمد بن عبد الرحمن السخاوي[4] (ت: 902هـ)،:" فَهُوَ الَّذِي اتَّصَلَ سَنَدُهُ بِالصَّدُوقِ الضَّابِطِ الْمُتْقِنِ غَيْرِ تَامِّهِمَا، أَوْ بِالضَّعِيفِ بِمَا عَدَا الْكَذِبَ إِذَا اعْتَضَدَ مَعَ خُلُوِّهِمَا عَنِ الشُّذُوذِ وَالْعِلَّةِ"[5].

التعريف الحادي عشر: الدكتور أحمد معبد(6) حفظه الله " الحسن ما اتصل سنده بالصَّدوق الضابط ضبطًا فيه قصور أزيد من النادر المعفو عنه، وأقل من الكثير المضعِّف أو بالراوي

---

[1] الموقظة للذهبي، ص28.

[2] المصدر نفسه، ص29.

[3] نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (مطبوع ملحقا بكتاب سبل السلام)، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ)، تح: عصام الصبابطي، عماد السيد، دار الحديث، القاهرة، ط5، 1418 هـ-1997م، 721/4.

[4] علي بن محمد بن عبد الصمد الهمدانيّ المصري السخاوي الشافعيّ، أبو الحسن، علم الدين: عالم بالقرآت والأصول واللغة والتفسير، وله نظم. أصله من صخا (بمصر) سكن دمشق، وتوفي فيها، ودفن بقاسيون. من كتبه " جمال القرء وكمال الإقراء" في التجويد، و" هداية المرتاب" منظومة في متشابه كلمات القرآن، مرتبة على حروف المعجم، الأعلام، للزركلي 232/4.

[5] فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: 902هـ)، تح: علي حسين علي، مكتبة السنة، مصر، ط1، 1424هـ/ 2003م، 92/1.

[6] أحمد بن معبد بن عبد الكريم بن سليمان بن حسن كُلَيْبَاتِى 6/11/1939م موافق سنة 1359 هـ ، متحصل على درجة العالمية (الدكتوراه) في الحديث وعلومه من كلية أصول الدين بالقاهرة سنة 1978م بمرتبة الشرف الأوى تقلد العديد من المناصب العلمية وهو الآن أستاذ مساعد بكلية أصول الدين والدعوة بالزقازيق جامعة الأزهر منذ سنة 1999م وحتى الآن، من مؤلفاته: النفح الشذي في شرح جامع الترمذي، إرشاد القارئ إلى النص الراجح لحديث(ويح عمار..) في صحيح البخاري..، ملتقى أهل الحديث http://www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?t=756

الضعيف بأقل من تهمة الكذب أو فحش الخطأ، إذا اعتضد، مع خلوهما عن الشذوذ والعلة"[1].

خلاصة تعريفات الحديث الحسن:

بالنظر في التعاريف السابقة يوجب على الباحث التفتيش عن عناصر الاتفاق بين العبارات المختلفة ليصل إلى حقيقة الحسن وماهيته لدى مُعرِّفيه، ويتضح بجلاء أن جميع التعاريف السابقة متفقة على أن الحسن دون الصحيح وفوق الضعيف، أي هو في منزلة وسطى، وهذا واضح من كلام الخطابي وابن الجوزي وابن دحية وابن القطان وابن الصلاح وابن جماعة والذهبي وابن حجر وغيرهم، والترمذي وإن لم يذكر بنص صريح وسطية الحسن عنده إلا أنه من الواضح جدا لكل دارس لأحاديث كتابه أن ما قال فيه: "حسن صحيح" أو "صحيح" أقوى في الغالب الأعم مما يقول فيه "حسن" أو "حسن غريب"، وما يقول فيه "غريب" أو "ضعيف" ونحو ذلك من العبارات المشعرة بالضعف أدنى من ذلك كله.

وقد أكد ذلك الإمام ابن الأثير[2] (ت 606هـ) في مقدمة جامع الأصول حين ذكر تعريف الترمذي، وأعقبه بقوله: "فالحديث الحسن إذًا واسطة بين الصحيح والغريب"[3]

وقال أيضا: "والمحدثون لا يطلقون اسم الصحيح إلا على ما لا يتطرق إليه تهمة بوجه من الوجوه، وما ليس بصحيح فهو عندهم: حسن، غريب، شاذ، ومعلل، ومنفرد به"[4]

---

[1] من تعليقه على النفح الشذي في شرح جامع الترمذي، محمد بن محمد بن محمد بن أحمد، ابن سيد الناس، اليعمري الربعي، أبو الفتح، فتح الدين (المتوفى: 734 هـ)، دراسة وتحقيق وتعليق: الدكتور أحمد معبد عبد الكريم، دار العاصمة، الرياض المملكة العربية السعودية، ط1، 1409 هـ ،277/1.

[2] إسماعيل بن أحمد بن سعيد، عماد الدين ابن تاج الدين ابن الأثير: كاتب، من العلماء بالأدب، شافعيّ، حلبي الأصل. ولي كتابة الدرج بالديار المصرية، بعد أبيه، مدة وتركها تورعا. وقتل بظاهر حمص في وقعة مع التتار، من مؤلفاته: (إحكام الأحكام في شرح أحاديث سيد الأنام) مجلدان، علق به على عمدة الأحكام للجماعيلي المقدسي الأعلام، الزركلي 331/4.

[3] جامع الأصول في أحاديث الرسول، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى : 606هـ)، تح : عبد القادر الأرنؤوط ، التتمة تحقيق بشير عيون، مكتبة الحلواني، مطبعة الملاح، مكتبة دار البيان، ط1، (178/1).

[4] المرجع نفسه (160/1).

وكلهم متفقون على أن في "الحسن" ضعفا أوجب قصوره عن منزلة الصحيح، واختلفت تعبيراتهم في تحديد ذلك الضعف وتعيينه بما يلي:

1- عند الترمذي: كل راوٍ لم يتهم بالكذب إذا لم يكن ما رواه شاذا واعتضد من وجه آخر.

2- عند الخطابي: من اشتهر رجاله، وليس في صريح كلامه أي تحديد لقصده لمعنى الشهرة.

3- عند ابن الجوزي: ضعف قريب محتمل.

وبين ابن دحية المقصود بالقريب المحتمل بأن يكون فيه راوٍ لا ينتهي إلى درجة العدالة، ولا ينحط إلى درجة الفسق.

4- عند ابن الصلاح: الضعيف المعتضد بغيره، أو ما يرويه المشهور بالصدق والأمانة ممن يبلغ درجة رجال الصحيح لكونه يقصر عنهم في الحفظ والإتقان.

وتعريفات ابن جماعة وابن حجر موافقة لابن الصلاح.

5- عند الذهبي: ما قَصُر سنده قليلا عن رتبة الصحيح، أو ما سلم من ضعف الرواة ولم يبلغ درجة الصحيح.

فحقيقة الحسن وماهيته كما يظهر من تلك التعاريف عبَّر عنها الإمام الذهبي بقوله: "إن الحديث الحسن يستضعفه الحافظ عن أن يرقيه إلى رتبة الصحيح، فبهذا الاعتبار فيه ضعف ما، إذ الحسن لا ينفك عن ضعفٍ ما، ولو انفكَّ عن ذلك لصح باتفاق".[1]

ويشبهه قول ابن الأثير الآنف: " والمحدثون لا يطلقون اسم الصحيح إلا على ما لا يتطرق إليه بوجه من الوجوه، وما ليس بصحيح فهو عندهم حسن، وغريب ...".

[1] الموقظة للذهبي، ص29.

ويقول الشيخ طاهر الجزائري[1] في السياق نفسه: " وَلذَا يبين من إمعان النّظر فِي هَذِه وتتبع مواردها أَن الْمُحدثين الَّذين رَأَوْا أَنه يَنْبَغِي أَن يَجْعَل بَين الصَّحِيح والضعيف وَاسِطَة عمد بَعضهم إِلَى قسم من أَقسَام الصَّحِيح وَهُوَ الصَّحِيح الَّذِي فِيهِ شَيْء من الضعْف فأنزله دَرَجَة وَجعله وَاسِطَة بَينهمَا وَسَماهُ بالْحسنِ.

فتقبل المُتَّبعون لآثارهم ذلك بقبول حسن، فجعلوا اسم الحسن شاملا للنوعين معا غير أنهم رأوا أن يفرقوا بينهما للاحتياج إلى ذلك، فسموا القسم الذي كان مدرجا في الصحيح باسم الحسن لذاته، وسموا القسم الذي كان مدرجا في الضعيف باسم الحسن لغيره[2]

وعلى هذا فهو: أقل الضعيف ضعفا، وأقل الصحيح صحة، أو أعلى مراتب الضعيف وأنزل مراتب الصحيح.

ولذلك قال الحافظ الذهبي في رسالته "الموقظة": "الحسن ما ارتقى عن درجة الضعف، ولم يبلغ درجة الصحة"[3].

---

[1] طاهر بن صالح (أو محمد صالح) ابن أحمد بن موهب، السمعوني الجزائري، ثم الدمشقيّ: بحاثة من أكابر العلماء باللغة والأدب في عصره. أصله من الجزائر، ومولده ووفاته في دمشق. ، فساعد على إنشاء (دار الكتب الظاهرية) في دمشق، وجمع فيها ما تفرق في الخزائن العامة، وساعد على إنشاء (المكتبة الخالدية) في القدس. وانتقل إلى القاهرة سنة 1325 هـ ثم عاد إلى دمشق سنة 1338 هـ فكان من أعضاء المجمع العلمي العربيّ، وسمي مديرا لدار الكتب الظاهرية. الأعلام، الزركلي، 221/3

[2] توجيه النظر إلى أصول الأثر، طاهر بن صالح (أو محمد صالح) ابن أحمد بن موهب، السمعوني الجزائري، ثم الدمشقيّ (المتوفى: 1338هـ)، تح: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ط1، 1416هـ-1995م، (147/1).

[3] الموقظة للذهبي، ص26.

المبحث الثاني

دراسة تحسينات الإمام البخاري

ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: الأحاديث التي حسنها البخاري وأخرجها في صحيحه

المطلب الثاني: الأحاديث التي حسنها البخاري ولم يخرجها في صحيحه

المبحث الثاني: دراسة تحسينات الإمام البخاري

قسمت هذا المبحث إلى مطلبين، المطلب الأول للاحاديث التي حسنها البخاري، وأخرجها في صحيحه، والمطلب الثاني للأحاديث التي حسنها البخاري ولم يخرجها في صحيحه، بل حكم عليها غيره.

تمهيـــد:

اختلف العلماء قديما و حديثا في تفسير معنى الحسن عند الإمام البخاري إلى ثلاثة آراء:

1- ذكر ابن سيد الناس [1] كلام ابن الصلاح أن الحسن وجد في كلام أحمد بنِ حنبل، والبخاري ثم عقب قائلا:" ولكن لم يذكر الإمام أبو عمرو هل هو في مصطلح من تقدم الترمذي كما هو في مصطلحه، أو لا؟ بل لعلّه عند قائليه من المتقدمين يجري مجرى الصحيح، يدخل في أقسامه، فإنّهم لم يرسموا له رسمًا يقف الناظر عنده، ولا عرفوا مُرادَهم منه بتعريف يجب المصير إليه، ولم يذكر الترمذي في التعريف به ما ذكر حاكيًا عن غيره، ولا مشيرًا إلى أنه هو الاصطلاح المفهوم من كلام من تقدمه، بل ذكر ما ذكر مِن ذلك حاكيًا عن مصطلحه مع نفسه في كتابه (الجامع)"[2]

وقال في موضع آخر بعد أن نقل كلام ابن الصلاح ؛ "إن مِن أهل الحديث مَنْ لا يُفردُ الحسنَ ويجعلُه مندرجًا في أنواع الصحيح، لاندراجه في أنواع ما يُحتَجّ به"[3] وقال في موضع آخر: "وإشارة مَن أشار إلى أنَّ ما وَقَعَ مِن ذلك في كلام أحمدَ بن حنبل والبخاري وغيرهما، محمول على الصحيح، جديرة بالصحة، حقيقة بالعثور على المراد."[4] ويظهر من

---

[1] محمد بن محمد بن أحمد، ابن سَيِّد الناس، اليعمري الربعي، أبو الفتح، فتح الدين: مؤرخ، عالم بالأدب. من حفاظ الحديث، له شعر رقيق. أصله من إشبيلية، مولده ووفاته في القاهرة. من تصانيفه و (النفح الشذي في شرح جامع الترمذي) لم يكمله، الاعلام الزركلي ، 34/7.

[2] شرح الترمذي «النفح الشذي شرح جامع الترمذي»، محمد بن محمد بن أحمد، ابن سيد الناس، اليعمري الربعي، أبو الفتح، فتح الدين (المتوفى: 734 هـ)، تح: أبو جابر الأنصاري، عبد العزيز أبو رحلة، صالح اللحام، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 1428 هـ - 2007 م، 27/1.

[3] معرفة علوم الحديث لابن الصلاح 45

[4] النفح الشذي شرح جامع الترمذي لابن سيد الناس، 33/1

هذا أن ابن سيد الناس يرى احتمال أن الحسن عند البخاري يدخل في معنى الصحيح ويجري مجراه.

2- ذهب الحافظ ابن حجر إلى أن البخاري استعما الحسن بمعناه الاصطلاحي حيث قال: "وأما علي بن المديني فقد أكثر من وصف الأحاديث بالصحة والحسن في مسنده وفي علله، فظاهر عبارته قصد المعنى الاصطلاحي، وكأنه الإمام السابق لهذا الاصطلاح، وعنه أخذ **البخاري** ويعقوب بن شيبة وغير واحد"[1]، وذكر السخاوي[2] بوجود الحسن لغيره في تحسينات البخاري.

3- ذهب الشيخ ربيع بن هادي المدخلي[3] : إلى أن البخاري لم يرد فيما حسنه من أحاديث الحسن الاصطلاحي، وإنما أطلق الحسن ويريد به الحسن اللغوي، وأنه اطلق الحسن على أحاديث ضعيفة، وأخرى صحيحة، ولم يستعمل الحسن بمعناه الاصطلاحي[4].

أما مناقشة هذه الآراء ، فسأناقشها عند كل مثال استشهد به صاحبه عن رأيه.

منهجي في دراسة تحسينات البخاري :

قبل أن نبدأ في دراسة تحسينات البخاري، لابد من تحديد المنهجية التي سأتبعها في الدراسة، وذكر مميزاتها.

فأما الطريقة المنهجية المناسبة لمثل هذه البحوث هي المنهج الاستقرائي التحليلي:

---

[1] النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر، 428/1.

[2] فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي للسخاوي، 95/1.

[3] الشيخ العلامة المحدث ربيع بن هادي بن محمد عمير المدخلي، ولد عام 1351 هـ، وفي عام 1400 هـ حصل على الدكتوراه من جامعة الملك عبدالعزيز بتحقيقه لكتاب " النكت على كتاب ابن الصلاح " للحافظ ابن حجر ، يدرِّس الحديث وعلومه بأنواعها وترأس قسم السنة بالدراسات العليا مرارا وهو الآن برتبة " أستاذ كرسي " من مؤلفاته –تمنهج أهل السنة في نقد الرجال والكتب و الطوائف – تقسيم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف بين واقع المحدثين ومغالطات المتعصبين. موقع شبكات مشكاة الاسلامية، http://www.ajurry.com/vb/showthread.php?t=17093

[4] تقسيم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف بين واقع المحدثين ومغالطات المتعصبين ، ربيع بن هادي المدخلي، مكتبة دار السلام، الرياض، ط1، 1411هـ، ص38-66.

1- فالاستقراء والتتبع لجزئيات الموضوع وهي تحسينات الإمام البخاري، فإن أغلب من سبق في دراسة هذا الموضوع أخل بهذا المنهج، فاعتمدوا على بعض النصوص فقط، وبنوا عليها نتائجهم، ولهذا وقع الخلل في النتائج المتوصل إليها.

2- تحليل النصوص بدراستها في ضوء السياق الذي وردت فيه، وهو سؤال الترمذي لشيخه البخاري في كتاب مخصص لعلل الحديث والذي موضوعه أسئلة حول أحاديث وقع فيها بعض الإشكال، وكذلك سياق إجابة الإمام البخاري، وبعض الملاحظات والاضافات التي يضيفها البخاري لم يسأل عنها الترمذي، فإنها تحدد مراد البخاري بدقة، ولعل هذا الأمر أهمله كثير ممن درس تحسينات البخاري.

3- دراسة النصوص في ضو ما أُثر عن الإمام البخاري من أقوال أخرى في النص موضوع الدراسة أو في اقواله في رجال السند، لأن من درس هذه الأحاديث بالاعتماد على آراء غيره في الرجال وقع في الخطأ في فهم مراد البخاري.

4- تحليل النصوص التي لم يتبين مراد البخاري منها صراحة، بمقارنتها بأقوال من هم في طبقته من شيوخه ومعاصريه وعدم الحكم عليها بما استقر من مصطلحات عند المتأخرين، ولعل هذا هو أكبر سبب جعل الدراسين لتحسينات البخاري يختلفون اختلافا كبيرا.

5- مراعاة آراء البخاري المخالفة لغيره من النقاد في حكمه على بعض الرواة المختلف فيهم، لأننا في هذه الدراسة نحاول الوقوف على مراد البخاري وليس راي غيره في هذه الأحاديث.

المطلب الأول: الأحاديث التي حسنها البخاري وأخرجها في صحيحه

في هذا المطلب سأعمل على ذكر النصوص التي حسنها الإمام البخاري مع التعليق عليها بما ظهر لي من القرائن التي حسن بسببها الإمام البخاري لهذه الأحاديث، مع مناقشة الآراء المختلفة للعلماء .

النص الأول: قَالَ أَبُو عِيسَى:" سَأَلْتُ مُحَمَّدًا قُلْتُ: أَيُّ الرِّوَايَاتِ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ أَصَحُّ؟ فَقَالَ: كُلُّ الرِّوَايَاتِ عِنْدِي صَحِيحٌ وَكُلٌّ يُسْتَعْمَلُ وَإِنَّمَا هُوَ عَلَى قَدْرِ الْخَوْفِ إِلَّا حَدِيثَ مُجَاهِدٍ عَنْ أَبِي عَيَّاشٍ الزُّرَقِيِّ فَإِنِّي أَرَاهُ مُرْسَلًا.

وَحَدِيثُ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ هُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ ، وَهُوَ مَرْفُوعٌ رَفَعَهُ شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ "[1].

حديث سهل أخرجه البخاري في صحيحه قال: "حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ القَطَّانُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الأَنْصَارِيِّ عَنِ القَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ صَالِحِ بْنِ خَوَّاتٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ قَالَ:« يَقُومُ الإِمَامُ مُسْتَقْبِلَ القِبْلَةِ، وَطَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَهُ، وَطَائِفَةٌ مِنْ قِبَلِ العَدُوِّ... » الحديث في صفة صلاة الخوف، ثم أتبعه البخاري قال: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ شُعْبَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ القَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ صَالِحِ بْنِ خَوَّاتٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مِثْلَهُ، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ يَحْيَى، سَمِعَ القَاسِمَ، أَخْبَرَنِي صَالِحُ بْنُ خَوَّاتٍ عَنْ سَهْلٍ: حَدَّثَهُ: قَوْلَهُ"[2].

وقد نص البخاري أن كل الروايات عنده صحيحة ثم حكم في السياق نفسه بأن هذا الحديث حسن و رَفَعَهُ من طريق شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، لينفي عنه شبهة الوقف، وأعل حَدِيثَ مُجَاهِدٍ عَنْ أَبِي عَيَّاشٍ بالإرسال، فمن خلال السياق يتبين أن البخاري يحكم على هذه الروايات، ومنه فالحسن هنا حسن اصطلاحي، لأن الحديث الذي حسنه يظهر من خلاله وكأنه من كلام سَهْلِ.

النص الثاني: قال الترمذي:" حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَعْلَى عَنْ أَبِيهِ سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْرَأُ عَلَى الْمِنْبَرِ﴿ وَنَادَوْاْ يَٰمَٰلِكُ ﴾ [الزخرف: 77] سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: هُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ ، وَهُوَ حَدِيثُ ابْنِ عُيَيْنَةَ الَّذِي يَنْفَرِدُ بِهِ"[3].

---

[1] علل الترمذي الكبير، محمد بن عيسى بن سَوْرة ، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: 279هـ)، تح: صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود خليل الصعيدي، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط1، 1409هـ، ص98.

[2] صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، تح: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، ط1، 1422هـ بَابُ غَزْوَةِ ذَاتِ الرِّقَاعِ رقم الحديث 4131 ، 114/5.

[3] العلل الكبير للترمذي، ص88.

هذا الحديث أخرجه البخاري في صحيحه قال:" حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرٍو، سَمِعَ عَطَاءً، يُخْبِرُ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَعْلَى، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْرَأُ عَلَى المِنْبَرِ «وَنَادَوْا يَا مَالِكُ»"[1].

وقد قال الشيخ ربيع بن هادي المدخلي: "هذا الحديث في غاية الصحة، وقد أخرجه في صحيحه كما عرفت، والظاهر أن البخاري أطلق عليه الحسن لأنه من أفراد سفيان، فالحسن هنا بمعنى الفرد الغريب ومن الغرائب ما هو صحيح".[2]

وهذا الحديث صححه البخاري بإخراجه له في صحيحه وحكم عليه بالحسن ومن خلال السياق يتبين أن الحسن خرج مخرج الحكم لأنه ذكر بعدها تفرد ابن عُيَيْنَةَ به، ولو حملنا معنى الحسن على التفرد لكان في الكلام تكرار وحمل الكلام على التأسيس أولى من التوكيد، لكن ذكر البخاري تفرد ابن عُيَيْنَةَ ينقص من قوة الحديث ولا يخرجه عن دائرة القبول ومن هنا نفهم معنى تحسين البخاري للحديث، عدم وصفه بالحسن مع إخراجه له في صحيحه لأن المتقدمين، لم يقسموا الحديث إلى صحيح، وحسن ،بل خرجوه في صحاحهم التي تعني المقبول عامة .

النص الثالث: قال الترمذي:" وَسَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: حَدِيثُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَعْبٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ فِي شُهَدَاءِ أُحُدٍ هُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ "[3].

هذا الحديث أخرجه البخاري في صحيحه قال:" حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَعْبٍ، أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْبَرَهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَجْمَعُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ مِنْ قَتْلَى أُحُدٍ»"[4].

وأخرجه البخاري من طريق أَبُو الوَلِيدِ قال:" حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « ادْفِنُوهُمْ فِي دِمَائِهِمْ» – يَعْنِي يَوْمَ أُحُدٍ – وَلَمْ يُغَسِّلْهُمْ"[5].

---

[1] صحيح البخاري بَابُ صِفَةِ النَّارِ، وَأَنَّهَا مَخْلُوقَةٌ حديث رقم 3266، 121/4.

[2] تقسيم الحديث، 61.

[3] العلل الكبير للترمذي، ص146

[4] صحيح البخاري، بَابُ مَنْ يُقَدَّمُ فِي اللَّحْدِ، رقم الحديث 1345، 92/1.

[5] صحيح البخاري، بَابُ مَنْ لَمْ يَرَ غَسْلَ الشُّهَدَاءِ رقم الحديث 1346، 91/2

وأخرجه البخاري من طريق مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ قال:" حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا لَيْثُ بْنُ سَعْدٍ، حَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَجْمَعُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ."[1] الحديث.

وأخرجه البخاري من طريق ابْنُ المُبَارَكِ قال:" وَأَخْبَرَنَا ابْنُ المُبَارَكِ، أَخْبَرَنَا الأَوْزَاعِيُّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ لِقَتْلَى أُحُدٍ: «أَيُّ هَؤُلاَءِ أَكْثَرُ أَخْذًا لِلْقُرْآنِ؟» فَإِذَا أُشِيرَ لَهُ إِلَى رَجُلٍ قَدَّمَهُ فِي اللَّحْدِ قَبْلَ صَاحِبِهِ، وَقَالَ جَابِرٌ: فَكُفِّنَ أَبِي وَعَمِّي فِي نَمِرَةٍ وَاحِدَةٍ، وَقَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ كَثِيرٍ: حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ، حَدَّثَنِي مَنْ سَمِعَ جَابِرًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ"[2]

وأخرجه البخاري من طريق قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قال:" حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَجْمَعُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ مِنْ قَتْلَى أُحُدٍ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ..." [3] الحديث.

وهذا الحديث تكلم فيه الدارقطني قال:" وأخرج البخاري حديث الليث عن الزهري عن عبد الرحمن بن كعب عن جابر كان يجمع بين قتلي أحد، ويقدم أقرأهم. قال: رواه ابن المبارك عن الأوزاعي مرسلاً عن جابر وقال سليمان بن كثير عن الزهري حدثني من سمع جابراً.

وقال معمر عن الزهري عن ابن أبي صغيرة عن جابر وهو مضطرب."[4]

رد عليه ابن حجر فقال:" أطلق الدَّارَقُطْنِيّ القَوْل فِي هَذَا الحَدِيث بِأَنَّهُ مُضْطَرب مَعَ إِمْكَان نفي الِاضْطِرَاب عَنهُ بِأَن يُفَسر الْمُبْهم الَّذِي فِي رِوَايَة سُلَيْمَان بِالْمُسَمّى الَّذِي فِي رِوَايَة

---

[1] صحيح البخاري، بَابُ مَنْ يُقَدَّمُ فِي اللَّحْدِ، رقم الحديث 1347، 92/2.

[2] صحيح البخاري، بَابُ مَنْ يُقَدَّمُ فِي اللَّحْدِ رقم الحديث 1348 ،92/2.

[3] صحيح البخاري بَابُ مَنْ قُتِلَ مِنَ المُسْلِمِينَ يَوْمَ أُحُدٍ رقم الحديث 4079 102/5

[4] الإلزامات والتتبع للدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: 385هـ)، تح: الشيخ أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوداعي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1405هـ- 1985 م، ص367-368.

اللَّيْث وَتحمل رِوَايَة معمر على أَن الزُّهْرِيّ سَمعه من شيخين وَأما رِوَايَة الْأَوْزَاعِيّ الْمُرْسلَة فقصر فِيهَا بِحَذْف الْوَاسِطَة فَهَذِهِ طَرِيقَة من يَنْفِي الِاضْطِرَاب عَنهُ وَقد سَاق البُخَارِيّ ذكر الْخلاف فِيهِ وَإِنَّمَا أخرج رِوَايَة الْأَوْزَاعِيّ مَعَ انقطاعها لِأَن الحَدِيث عِنْده عَن عبد الله بن الْمُبَارك عَن اللَّيْث وَالْأَوْزَاعِيّ جَمِيعًا عَن الزُّهْرِيّ فأسقط الْأَوْزَاعِيّ عبد الرَّحْمَن بن كَعْب وأثبته اللَّيْث وهما فِي الزُّهْرِيّ سَوَاء وَقد صرحا جَمِيعًا بسماعهما لَهُ مِنْهُ فَقبلت زِيَادَة اللَّيْث لِثِقَتِهِ ثمَّ قَالَ بعد ذَلِك وَرَوَاهُ سُلَيْمَان بن كثير عَن الزُّهْرِيّ عَمَّن سمع جَابِرا وَأَرَادَ بذلك إِثْبَات الْوَاسِطَة بَين الزُّهْرِيّ وَبَين جَابر فِيهِ فِي الْجُمْلَة وتأكيد رِوَايَة اللَّيْث بذلك وَلم يرهَا عِلّة توجب اضطرابا.... وَلَا يخفى على الحاذق أَن رِوَايَة اللَّيْث أرجح هَذِه الرِّوَايَات كَمَا قَرَّرْنَاهُ وَأَن البُخَارِيّ لَا يعل الحَدِيث بِمُجَرَّد الِاخْتِلَاف."[1]

وهذا تحقيق جميل يبين سبب إخراج البخاري للحديث، وعليه، فالبخاري أراد المعنى الاصطلاحي للحسن، لأن هذا الحديث من الأحاديث التي انتقدت على البخاري، فوصفه الدارقطني بالاضطراب، والبخاري أخرج طرق هذا الحديث ليبين رفع الإشكال في بعض طرق الحديث، وكلام ابن حجر واضح في ذلك، فالحديث يعد مما اختلف، ولهذا حسنه البخاري، والله أعلم.

النص الرابع: قَالَ أَبُو عِيسَى: "وَسَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ حَدِيثِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ عَنْ غُنْدَرٍ، عَنْ شُعْبَةَ ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ الشَّهِيدِ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى عَلَى قَبْرٍ بَعْدَ مَا دُفِنَ» . فَقَالَ: هُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ، قَالَ مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ وَاقِدٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى عَلَى قَبْرٍ » وَأَمَّا سُلَيْمَانُ وَهَؤُلَاءِ فَإِنَّمَا كَانَ عِنْدَهُمْ عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَبِي رَافِعٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ هُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ"[2].

[1] فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار المعرفة، بيروت، 1379هـ، 355/1.

[2] العلل الكبير للترمذي 146.

حديث أنس صحيح أخرجه الإمام مسلم في صحيحه[1] وقصد البخاري من تحسينه له أنه مقبول، محفوظ من حديث ثابت، وهذا ظاهر بجلاء من حال رجال السند فجميعهم من كبار الثقات، بل وأعقبه بمتابعة حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ ولا أظنه أراد بالحسن هنا الغرابة ،لأن تحسينه خرج مخرج الحكم على الحديث لا سيما وأن ثابتا روي عنه هذا الحديث مرة عن أنس، ومرة عن أبي رافع عن أبي هريرة، وكلام البخاري كان موجها إلى ذلك ليبين الراجح من الروايتين، فالبخاري إذا أراد أن يبين مواضع الانفراد في الاحاديث يأتي بالكلام واضح محدد، لذا أستبعد أنه أراد بالحسن هنا الحسن اللغوي أو الغرابة، والله أعلم بالصواب.

وأما حديث حماد بن زيد عن ثابت عن أبي رافع عن أبي هريرة فقد أخرجه البخاري في صحيحه[2]، وحكم عليه هنا بأنه حسن، هذا لأن الحديث وقع فيه اختلاف عن ثابت، فالبخاري من خلال السياق يتبين أن البخاري بتحسينه لهذين الحديثين يشير إلى أن الراجح عنده أن ثابتا يحدث بهذا الحديث عن أنس، وعن رافع عن أبي هريرة وكلا الحديثين محفوظ عنه، بالرغم مما وقع في الحديثين، والله أعلم.

النص الخامس: قال الترمذي: "قَالَ مُحَمَّدٌ: وَحَدِيثُ أَنَسٍ فِي هَذَا الْبَابِ حَسَنٌ. حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، سَمِعْتُ قَتَادَةَ، يُحَدِّثُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ أُتِيَ بِرَجُلٍ قَدْ شَرِبَ الْخَمْرَ فَضَرَبَهُ بِجَرِيدَتَيْنِ نَحْوَ الْأَرْبَعِينَ. وَفَعَلَهُ أَبُو بَكْرٍ، فَلَمَّا كَانَ عُمَرُ اسْتَشَارَ النَّاسَ فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ: كَأَخَفِّ الْحُدُودِ. فَأَمَرَ بِهِ عُمَرُ "[3].

حديث أنس هذا أخرجه البخاري في صحيحه قال: "حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وحَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ، حَدَّثَنَا

---

[1] المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: 261هـ) تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بَابُ الصَّلَاةِ عَلَى الْقَبْرِ رقم الحديث 955 ، 659/2.

[2] صحيح البخاري بَابُ الصَّلاَةِ عَلَى القَبْرِ بَعْدَ مَا يُدْفَنُ رقم الحديث 1337، 89/2.

[3] العلل الكبير للترمذي، ص231.

شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ« ضَرَبَ فِي الخَمْرِ بِالْجَرِيدِ وَالنِّعَالِ، وَجَلَدَ أَبُو بَكْرٍ أَرْبَعِينَ»"[1].

وساقة في باب آخر قال:" حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: «جَلَدَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الخَمْرِ بِالْجَرِيدِ وَالنِّعَالِ، وَجَلَدَ أَبُو بَكْرٍ أَرْبَعِينَ»[2].

فالبخاري أرى والله أعلم أنه أراد بتحسينه حديث شعبة الذي رواه عنه محمد بن جعفر الذي جاء متنه مختلفا عن متن حديث شعبة الذي رواه عنه آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ، الذي تابعه فيه مُسْلِمٌ، عن هِشَامٌ، لأن هذه المخالفة تحط من قوة الحديث نوعا ما، إلا أن هذا الحديث –حديث شعبة الأول– يشهد له حديث عُقْبَةَ بْنِ الحَارِثِ الذي أخرجه البخاري في صحيحه قال:" حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا وُهَيْبُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ الحَارِثِ: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُتِيَ بِنُعَيْمَانَ، أَوْ بِابْنِ نُعَيْمَانَ، وَهُوَ سَكْرَانُ، فَشَقَّ عَلَيْهِ، وَأَمَرَ مَنْ فِي البَيْتِ أَنْ يَضْرِبُوهُ، فَضَرَبُوهُ بِالْجَرِيدِ وَالنِّعَالِ، وَكُنْتُ فِيمَنْ ضَرَبَه"[3] .

وعلى هذا تكون كلا الروايتين عن شعبة مقبولة إلا أن رواية آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ أضبط من رواية مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، وعليه تكون رواية محمد بن جعفر من قبيل الحسن الاصطلاحي.

---

[1] صحيح البخاري بَابُ مَا جَاءَ فِي ضَرْبِ شَارِبِ الخَمْرِ رقم الحديث، 6773، 8/157–158.

[2] صحيح البخاري بَابُ الضَّرْبِ بِالْجَرِيدِ وَالنِّعَالِ، رقم الحديث، 6776، 8/158.

[3] صحيح البخاري بَابُ الضَّرْبِ بِالْجَرِيدِ وَالنِّعَالِ رقم الحديث 6775، 8/158.

المطلب الثاني: الأحاديث التي حسنها البخاري ولم يخرجها في صحيحه

في هذا المطلب سأدرس الأحاديث التي حسنها البخاري ولم يخرجها في صحيحه، لكن في هذه الأحاديث سأستعين في دراستها بأقوال غيره ممن هم غي طبقته، والذين هم أقرب إلى منهجه في الحكم على الأحاديث.

النص السادس: قال الترمذي: " حَدَّثَنَا أَبُو عَمَّارٍ الْحُسَيْنُ بْنُ حُرَيْثٍ ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عُقَيْلٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى، يَقُولُ: «كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُكْثِرُ الذِّكْرَ ، وَكَانَ لَا يَأْنَفُ أَوْ لَا يَسْتَكْبِرُ أَنْ يَمْشِيَ مَعَ الْأَرْمَلَةِ وَالْمِسْكِينِ فَيَقْضِيَ لَهُ حَاجَتَهُ» سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: هُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ وَهُوَ حَدِيثُ الْحُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ تَفَرَّدَ بِهِ "[1].

*** رجال السند :**

– **الحسين بن واقد:** قال عبد الرحمن بن أبي حاتم :" الحسين بن واقد أبو علي قاضي مرو مولى عبد الله بن عامر بن كريز روى عن عكرمة وأبى الزبير وابن بريدة ويزيد النحوي روى عنه الأعمش وزيد بن الحباب سمعت أبي يقول ذلك.

وأنا علي بن أبي طاهر فيما كتب إلي قال أنا أبو بكر الأثرم قال قلت لأبي عبد الله ما تقول في الحسين بن واقد؟ فقال: لا بأس به. وأثنى عليه خيرا

... وأنا أبو بكر بن أبي خيثمة فيما كتب إلي قال سمعت يحيى بن معين يقول: الحسين بن واقد ثقة.

... وسئل أبو زرعة عن حسين بن واقد قال: ليس به بأس"[2].

– **يحيى بن عقيل:** قال ابن أبي حاتم:" يحيى بن عقيل البصري الخزاعى روى عن ابن أبي أوفى ويحيى بن يعمر روى عنه واصل مولى أبى عيينة وعزرة بن ثابت والحسين بن واقد سمعت أبي يقول ذلك"[3].

---

[1] العلل الكبير للترمذي، ص350.

[2] الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ، 66/3.

[3] المصدر نفسه، 176/9.

وقال يحيى بن معين:" يحيى بن عقيل ليس به بأس" [1]. وهو من الأحاديث المقبولة للحسين بن واقد ،لأن تفرده هنا يحتمل له عن مثل يحيى بن عقيل ، والحسين إنما أنكروا عليه تفرداته عن عبد الله بن بريدة ممن كان له أصحاب معروفون بالحفظ والكثرة ، قال أحمد في علله:" مَا أنكر حَدِيث حُسَيْن بن وَاقد وَأبي الْمُنِيب عَن بن بُرَيْدَة:"[2]

ويشهد لأول هذا الحديث ، الحديث الذي أخرجه مسلم قال:" حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى، قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ خَالِدِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنِ الْبَهِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: «كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَذْكُرُ اللهَ عَلَى كُلِّ أَحْيَانِهِ» "[3] وهذا يفيد كثرة ذكره عليه الصلاة والسلام وقد صحح البخاري [4] الحديث. ويشهد لنصفة الثاني ما أخرجه البخاري في صحيحه [5] فال: " وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، أَخْبَرَنَا حُمَيْدٌ الطَّوِيلُ، حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، قَالَ: إِنْ كَانَتِ الأَمَةُ مِنْ إِمَاءِ أَهْلِ المَدِينَةِ، لَتَأْخُذُ بِيَدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَتَنْطَلِقُ بِهِ حَيْثُ شَاءَتْ"، وليس في متن الحديث ما يستنكر في وصف أخلاق وأحوال رسول الله ﷺ .

فمراد البخاري بتحسينه أنه حديث مقبول لا علة فيه توجب التوقف عن قبوله .

فهو من المقبول لكن لا يبلغ درجات الصحة لتفرد الحسين به ، إلا أنه يتقوى بالشواهد التي ذكرناها، على هذا حسنه البخاري وهو من الحسن الاصطلاحي والله أعلم.

النص السابع: قال الترمذي :" حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا حَبَّانُ بْنُ هِلَالٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو خُزَيْمَةَ ، عَنْ مَالِكِ بْنِ دِينَارٍ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ لَيُؤَيِّدُ الدِّينَ بِالرَّجُلِ الْفَاجِرِ» سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: هُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ ، وَقَدْ حَدَّثَنَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى. قَالَ أَبُو عِيسَى وَاسْمُ أَبِي خُزَيْمَةَ يُوسُفُ " [6]

---

[1] الجرح والتعديل لابن أبي حاتم،176/9.

[2] العلل ومعرفة الرجال، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: 241هـ)، تح: وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني ، الرياض، ط2، 1422 هـ- 201م، 301/1.

[3] صحيح مسلم ، بَابُ ذِكْرِ اللهِ تَعَالَى فِي حَالِ الْجَنَابَةِ وَغَيْرِهَا، رقم الحديث 117 ، (373).

[4] العلل الكبير للترمذي (ص360).

[5] صحيح البخاري، بَابُ الكِبْرِ رقم الحديث (6072)، 20/8.

[6] العلل الكبير للترمذي، (ص 372)،(955-2/956).

وقد روى هذا الحديث عدد من الصحابة غير أنس، وأقواها حديث أبي هريرة في صحيح البخاري [1].

سأترجم لرجال لأَبِي خُزَيْمَةَ لما وقع فيه من إشكال، مع بيان ما نراه راجحا في ذلك بعون الله تعالى.

أبو خزيمة: قال أبو عيسى: "اسمه يوسف"، يعني يوسف بن ميمون، قال فيه البخاري: "منكر الحديث جدا روى عَنْهُ قطبة بْن عَبْد العزيز قَالَ أَبُو أَحْمَد كنيته أبو خزيمة مولى عمرو بن حريث"[2].

وقال أبو حاتم :" يوسف بن ميمون الصباغ، وكنيته أبو خزيمة، بصرى روى عن عطاء بن أبي رباح وأنس بن سيرين وحماد بن أبي سليمان وأبى الزبير، روى عنه قطبة بن عبد العزيز وعلى بن مسهر والفضل بن موسى السينانى ووكيع وأبو يحيى الحماني سمعت أبي يقول ذلك ...قال أبو محمد وروى عنه إسحاق بن موسى الأنصاري نا عبد الرحمن نا محمد بن حمويه بن الحسن قال سمعت أبا طالب قال: قال أحمد بن حنبل: يوسف بن ميمون الصباغ ضعيف ليس بشيء."[3]

فحاصل أقوال العلماء في يوسف بن ميمون الصباغ أنه منكر الحديث، فالسؤال الذي يطرح نفسه لماذا حسن الإمام البخاري حديث يوسف بن ميمون الصباغ؟

فأردت أن أتحقق من الأمر بالرجوع إلى شيوخه ، وتلاميذه، فلم أجد يوسف بن ميمون الصباغ روى عن ملك بن دينار ولا روى عنه حبان بن هلال الباهلي، فغلب على ظني أن هناك خطأ، فبحثت عمن يكنى بأبي خزيمة ويروي عنه حبان بن هلال الباهلي، ويروي عن ملك بن دينار، فوجدت عند ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل :" صالح بن مرداس أبو خزيمة روى عن الحسن و طاوس و**مالك بن دينار** روى عنه عبد الرحمن بن

---

[1] صحيح البخاري، بَابُ إِنَّ اللَّهَ يُؤَيِّدُ الدِّينَ بِالرَّجُلِ الفَاجِرِ، رقم الحديث، 3062، 72/4.

[2] التاريخ الكبير للبخاري، 384/8.

[3] الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، 230/9.

مهدي **وحبان بن هلال** ويعقوب بن ثابت الأنصاري وسهل بن حماد وأبو نعيم ومسلم بن إبراهيم سمعت أبي يقول ذلك وسمعته يقول: ليس به بأس"[1].

ويؤكد ذلك بقوة أن البخاري حسن حديث أبي خزيمة ، فلو كان هو يوسف بن ميمون لكان ذلك تناقض.

أما ما ذهب إليه الشيخ ربيع[2] من أن البخاري أراد بتحسينه الاستغراب، والاستنكار، لأن أبا خزيمة ضعيف جدا عنده، فهذا الطرح يكون سليما إذا كان أبو خزيمة هو يوسف بن ميمون، وبما أننا بينا خطأ ذلك، فيكون طرح الشيخ ربيع خطأ كذلك، والله أعلم بالصواب.

النص الثامن: قال الترمذي: "حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ النَّخَعِيُّ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ زَرَعَ فِي أَرْضِ قَوْمٍ بِغَيْرِ إِذْنِهِمْ فَلَيْسَ لَهُ مِنَ الزَّرْعِ شَيْءٌ وَلَهُ نَفَقَتُهُ»: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي إِسْحَاقَ إِلَّا مِنْ هَذَا الوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ شَرِيكِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَالعَمَلُ عَلَى هَذَا الحَدِيثِ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ العِلْمِ، وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ، وَإِسْحَاقَ وَسَأَلْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ عَنْ هَذَا الحَدِيثِ، فَقَالَ: هُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَقَالَ: لَا أَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي إِسْحَاقَ، إِلَّا مِنْ رِوَايَةِ شَرِيكٍ قَالَ مُحَمَّدٌ، حَدَّثَنَا مَعْقِلُ بْنُ مَالِكٍ البَصْرِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ الأَصَمِّ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَهُ"[3]

وقال في العلل:" حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، حَدَّثَنَا شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ النَّخَعِيُّ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَطَاءٍ ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ زَرَعَ فِي أَرْضِ قَوْمٍ بِغَيْرِ إِذْنٍ فَلَيْسَ لَهُ مِنَ الزَّرْعِ شَيْءٌ، وَلَهُ نَفَقَتُهُ» . سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: هُوَ حَدِيثُ شَرِيكٍ الَّذِي تَفَرَّدَ بِهِ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، قَالَ مُحَمَّدٌ: وَحَدَّثَنَا مَعْقِلُ بْنُ مَالِكٍ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ الْأَصَمِّ، عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: حَدَّثَنَا رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ بِهَذَا الْحَدِيثِ، وَمَعْقِلُ بْنُ مَالِكٍ بَصْرِيٌّ"[4].

---

[1] المصدر نفسه، 414/4.

[2] تقسيم الحديث لربيع بن هادي، ص48-50.

[3] سنن الترمذي، بَابُ مَا جَاءَ فِيمَنْ زَرَعَ فِي أَرْضِ قَوْمٍ بِغَيْرِ إِذْنِهِمْ رقم الحديث 1366 641/3.

[4] العلل الكبير للترمذي 212.

من الملاحظ أن الراوي المشكل في هذا الحديث هو شريك بن عبد الله النخعي، واهذا سأكتفي بالترجمة له.

– **شريك بن عبد الله النخعي** :قال ابن أبي حاتم:" شريك بن عبد الله النخعي روى عن سلمة بن كهيل وأبي إسحاق الهمداني وعلي بن الأقمر وزبيد اليامي وأبي صخرة والأعمش روى عنه عبد الرحمن بن مهدي وابن المبارك ووكيع وأبو نعيم سمعت بعض ذلك من أبي، وبعضه من قبلي.

... قال كان يحيى لا يحدث عن شريك وكان عبد الرحمن بن مهدي يحدث عنه.

...و نا صالح بن أحمد بن حنبل قال: قال أبي: سمع شريك من أبي إسحاق قديما، وشريك في أبي إسحاق أثبت من زهير وإسرائيل وزكريا ...و عن إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين قال: شريك ثقة من يسأل عنه؟

... و قلت ليحيى بن معين: شريك أحب إليك في أبي إسحاق أو إسرائيل.

فقال؟ شريك أحب إلي **وهو أقدم**.

... وقال سألت أبي عن شريك وأبي الأحوص أيهما أحب إليك؟ قال: شريك أحب إلي، شريك صدوق، وهو أحب إلي من أبي الأحوص وقد كان له أغاليط.

وقال سألت أبا زرعة عن شريك يحتج بحديثه، قال كان كثير الحديث صاحب وهم، يغلط أحيانا.

فقال له فضل الصائغ: أن شريكا حدث بواسط بأحاديث بواطيل فقال أبو زرعة: لا تقل: بواطيل"[1].

فحاصل كلام العلماء في شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ النَّخَعِيُّ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، أنها على أقل تقدير محتملة، وإن كانت له أخطاء فإن حديثه لا يرد دائما.

[1] الجرح والتعديل لابن أبي حاتم 65/4.

فالظاهر من تحسين البخاري للحديث أنه من قبيل الحسن الاصطلاحي ،لأن البخاري ذكر في نفس سياق تحسين حديث شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ النَّخَعِيُّ الَّذِي تَفَرَّدَ بِهِ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ متابعة مَعْقِلُ بْنُ مَالِكٍ تقوية منه لرواية شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ النَّخَعِيُّ، لأن تفرد شَرِيكُ يشعر بالخطأ، لكن البخاري قبل رواية شَرِيكُ لأن متابعة مَعْقِلُ بْنُ مَالِكٍ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ تزيل الشعور بالخطأ في رواية شَرِيكُ والله أعلم.

النص التاسع: قال الترمذي: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ مَنْصُورٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ الْمُخَرِّمِيِّ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَخْنَسِيِّ ، عَنْ سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَعَنَ الْمُحِلَّ وَالْمُحَلَّلَ لَهُ. فَسَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: هُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ الْمُخَرِّمِيُّ صَدُوقٌ ثِقَةٌ، وَعُثْمَانُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَخْنَسِيِّ ثِقَةٌ ، وَكُنْتُ أَظُنُّ أَنَّ عُثْمَانَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ ".[1]

*** رجال السند:**

- **عبد الله بن جعفر المخرمي:** وثقهُ البخاري هنا، ونص البخاري في تاريخه[2] أنه سمع عثمان الأخنسي.

- **عثمان بن محمد الأخنسي:** وثقهُ البخاري هنا، وألمح البخاري هنا إلى أن عثمان سمع عن سعيد المقبري.

ويظهر لي أن مراد البخاري من تحسينه أنه حديث مقبول كما هو ظاهر عن توثيقه الصريح لرجاله في نفس السياق الذي حسن فيه الحديث، فبتوثيقه لرجال السند وأثبات الاتصال فهو في معرض الحكم غلى الإسناد فالظاهر أنه يقوي الحديث ويحسنه ،كما أن المتن محفوظ عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من وجه آخر من حديث عبد الله بن مسعود مرفوعا صححه الترمذي[3] مما يؤكد عدم وجود الخطأ في الحديث.

---

[1] العلل الكبير للترمذي، (ص161)، (437/1).

[2] التاريخ الكبير للبخاري، (62/5)

[3] سنن الترمذي، باب ما جاء في المحل والمحلل له، رقم الحديث(1120)، 420/3.

وعليه يكون الحديث مقبول لكن ليس في أعلى درجات الصحة لوجود من هو في درجة صَدُوقٌ، والسياق ظاهر في أنه يتكلم عن درجة الحديث ، والله أعلم.

النص العاشر: قال الترمذي: "حَدَّثَنَا عَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَطَاءٍ ، حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ زَيْدِ بْنِ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَفَرَ اللَّهُ لِرَجُلٍ كَانَ قَبْلَكُمْ كَانَ سَهْلًا إِذَا بَاعَ، سَهْلًا إِذَا اشْتَرَى، سَهْلًا إِذَا اقْتَضَى". سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: هُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ "[1]

وقد أخرج البخاري الحديث في صحيحه فال:" حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَيَّاشٍ، حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ مُحَمَّدُ بْنُ مُطَرِّفٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ المُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «رَحِمَ اللَّهُ رَجُلًا سَمْحًا إِذَا بَاعَ، وَإِذَا اشْتَرَى، وَإِذَا اقْتَضَى» "[2].

قال أبو حاتم الرازي: " وسألتُ أَبِي عن حديثٍ رواه عَمْرو بن عُثْمَانَ بْنِ سَعِيدِ بْنِ كَثِير بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ أَبِيهِ؛ قَالَ: حدَّثنا أَبُو غسَّان مُحَمَّدُ بْنُ مُطَرِّف، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ المُنْكَدِر، عن جابر بن عبد الله؛ قال: قال رسولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: رَحِمَ اللهُ عَبْدًا إذا باعَ سَمْحًا، إذا اقْتَضَى سَمْحًا، إذا اشْتَرَى سَمْحًا، وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عبد الله ؛ قال: قال رسولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: كُلُّ مَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ. قَالَ أَبِي: وَهَذَانِ الْحَدِيثَانِ مُنكَران "[3].

وقال أيضا:" قلتُ لأَبِي في حديث محمد ابْنِ المُنْكَدر، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: غَفَرَ اللهُ لِرَجُلٍ كانَ قَبْلَكُمْ سَهْلاً إذا باعَ، سَهْلاً إذا اشْتَرَى، سَهْلاً إذا قَضَى، سَهْلاً إذا اقْتَضَى، فَقَالَ أَبِي: هُوَ عِنْدِي مُنكَرٌ؛ رَوَاهُ بعضُ الثِّقات عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ المُنكَدر؛ قَالَ: بلغَني أَنَّ النبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال ... ولم يذكُرْ جَابِر "[4].

---

[1] العلل الكبير للترمذي (ص197).

[2] صحيح البخاري، بَابُ السُّهُولَةِ وَالسَّمَاحَةِ فِي الشِّرَاءِ وَالبَيْعِ، وَمَنْ طَلَبَ حَقًّا فَلْيَطْلُبْهُ فِي عَفَافٍ رقم الحديث، 2076 //3.57.

[3] العلل لابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: 327هـ) تح: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د. سعد بن عبد الله الحميد و د. خالد بن عبد الرحمن الجريسي، مطابع الحميضي، ط1، 1427 هـ - 2006 م، 631/3.

[4] المرجع نفسه.

فحديث كل من زَيْدِ بن عَطاء بن السَّائب، و حديث مُحَمَّدُ بْنُ مُطَرِّف، مُنكَران عند أبي حاتم، وقد أعل حديث عَطاء بأن مُحَمَّدِ بْنِ المُنكَدر؛ قَالَ: بلغَني أنَّ النبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأنه لم يذكُرْ جَابِر، كما أنه أنكر حديث مُحَمَّدُ بْنُ مُطَرِّف أيضا الذي أخرجه البخاري في صحيحه[1].

فهذا الحديث –حديث مُحَمَّدُ بْنُ مُطَرِّف– اختلف البخاري، وأبو حاتم في تصحيحه، فهو من قبيل المختلف فيه، ونحن لسنا بصدد الترجيح بين الحكمين ولكن الذي يهمنا رأي البخاري، وهو تصحيح الحديث .

وأن العلة التي ذكرها أبو حاتم –الإرسال– لم يعتد بها البخاري وأنه رآها ليست قادحة، ولهذا صحح حديث مُحَمَّدُ بْنُ مُطَرِّف.

أما سبب تحسين البخاري لحديث زَيْدِ بن عَطاء بن السَّائب، فهو حسب تقديري لكلام النقاد في زَيْدِ، وهذا هو السبب الذي أدى إلى قصور هذا الحديث عن وصف الصحة.

زَيْدِ بن عَطاء بن السَّائب: قال ابن أبي حاتم:" زيد بن عطاء بن السائب روى عن محمد بن المنكدر.

قال أبو محمد وروى عن زياد بن علاقة روى عنه إسرائيل بن يونس، سألت أبي عنه فقال: هو شيخ وليس بالمعروف."[2].

وقد صحح الترمذي حديثه هذا فقال: "حسن صحيح غريب من هذا الوجه"[3]، ولا شك أن في هذا تقوية لحاله.

ويظهر لي أن مراد البخاري من تحسينه لحديث زيد بن عطاء السابق أن الحديث عنده من الضعيف المنجبر، يشهد لهذا متابعة محمد بن مطرف التي تؤكد أن زيدا لم يخطئ في

---

(1) صحيح البخاري، بَابُ السُّهُولَةِ وَالسَّمَاحَةِ فِي الشِّرَاءِ وَالبَيْعِ، وَمَنْ طَلَبَ حَقًّا فَلْيَطْلُبْهُ فِي عَفَافٍ رقم الحديث، 2076 .57/3

(2) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم،570/3.

(3) سنن الترمذي، بَابُ مَا جَاءَ فِي اسْتِقْرَاضِ البَعِيرِ أَوِ الشَّيْءِ مِنَ الحَيَوَانِ أَوِ السِّنِّ رقم الحديث(1320)، 610/3.

هذا الحديث ولم يخالف، بهذا نعلم أن تحسينه –البخاري– هنا يطابق ما اصطلح على تسميته (الحسن لغيره). والله أعلم.

النص الحادي عشر: قال الترمذي: "حدثنا إسحاق بن منصور حدثنا محمد بن عبد الله بن المثنى الأنصاري حدثنا الأشعث عن الحسن عن سعد بن هشام عن عائشة قالت:" نهى رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن التبتل" سألت محمدا عن هذا الحديث فقال: حديث الحسن عن سمرة محفوظ وحديث الحسن عن سعد بن هشام عن عائشة هو حسن. قال محمد: وقد روي عن سعد بن هشام عن عائشة موقوفا"[1].

*** رجال السند:**

– **أشعث بْن عَبْد الملك:** قال البخاري: " أشعث بْن عَبْد الملك أَبُو هانئ الْبَصْرِيّ سَمِعَ الْحَسَن وابْن سيرين روى عَنْهُ يحيى القطان ومُعَاذ بْن معاذ، قَالَ لنا مُعَلَّى عَنْ وهيب عَنْ أشعث مولى حمران هو الحمراني، وقَالَ لي علي حَدَّثَنَا معاذ عَنْ أشعث: كل شيء حدثتك سمعته من الْحَسَن إلا أربعة أحاديث "[2].فذكرها وليس فيها هذا الحديث.

– **الحسن بن أبي الحسن البصري،** هو إمام العلم المشهور المتفق على ثقته وجلالته، احتج به البخاري في صحيحه، قال ابن أبي حاتم:" الحسن بن أبي الحسن البصري أبو سعيد واسم أبي الحسن يسار من سبي ميسان مولى زيد بن ثابت "[3].

– **سعد بن هشام بن عامر الأنصاري،** قال البخاري في تاريخه: " سَعْد بْن هشام بْن عامر الْأَنْصَارِيّ ابْن عم أنس، عَنْ أنس وَسَمِعَ عَائِشَةَ، روى عَنْهُ الْحَسَن وزرارة، قَالَ لنا أَبُو الوليد حَدَّثَنَا حصين بْن نافع سَمِعَ الْحَسَن: قتل سَعْد فِي أرض مكران على أحسن حال. "[4].

من خلال سياق الحديث يتبين أن البخاري في معرض الحكم على الأحاديث، فقد صحح حديث سمرة، وحسن حديث الحسن، وهذا يدل على أنه يراه أقل مرتبة من حديث

---

[1] العلل الكبير للترمذي (ص154).

[2] التاريخ الكبير للبخاري 431/1.

[3] الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، 40/3.

[4] التاريخ الكبير للبخاري، 66/4.

سمرة، فقد ذكر بعده مخالفة البعض للحسن بروايتهم للحديث موقوفا، وعليه يكون معنى الحسن هنا المعنى الاصطلاحي.

ويزيدنا يقينا تردد بعض النقاد في تصحيح الحديث:

فقال أبو حاتم الرازي: "قتادة أحفظ من أشعث، وأحسب الحديثين صحيحين، لأن لسعد بن هشام قصة في سؤاله عائشة عن ترك النكاح يعني التبتل".[1]، فكلمة أحسب تدل على التردد.

وقال النسائي: " قَتَادَةُ أَثْبَتُ وَأَحْفَظُ مِنْ أَشْعَثَ، وَحَدِيثُ أَشْعَثَ أَشْبَهُ بِالصَّوَابِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ "[2]، ولعل كلام النسائي أوضح في التردد.

قال الدكتور ربيع: "فلعل هذا الحكم من الترمذي استنادا على إجابة البخاري له..."[3] فيكون كلام الترمذي مفسرا لمراد البخاري بلفظ(الحسن).و الدكتور ربيع يقصد كلام الترمذي حين قال:" يقال: كلا الحديثين صحيح"[4].

فهذا الكلام في نظري غير دقيق، فالترمذي نفل الكلام بصيغة (يقال)، ولو قصد البخاري هنا لقال : قال محمد، أو بأحد العبارات الصريحة كعادته في النقل عن شيخه.

والدليل الثاني الذي يرجح ما ذهبنا إليه أن هذا الكلام هو كلام أبو حاتم الذي نقلته سابقا، لهذا ساقه الترمذي بصيغة التمريض، وعليه يكون تحسين الحديث من البخاري .

وأما ما ذكره الدكتور ربيع في قوله: "ولعل قائلا يقول: إن مراد البخاري هنا أن حديث عائشة شاذ، بدليل أنه قابلة بأن حديث سمرة محفوظ"[5]، فإن هذا القول بعيد عن الصواب، ولم يأت في اصطلاح البخاري أبدا أنه يسمى الحديث الشاذ حسنا، وقوله هذا ناتج عن منهج يقوم على جعل مصطلحات المتأخرين هي المهيمنة والمسيطرة على عبارات المتقدمين

---

[1] العلل لابن أبي حاتم، 402/1.

[2] المجتبى من السنن، السنن الصغرى للنسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: 303هـ) تح: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية ، حلب، ط2، 1406– 1986، 59/6.

[3] تقسيم الحديث ربيع بن هادي المدخلي،ص63.

[4] سنن الترمذي، 393/3.

[5] تقسيم الحديث لربيع بن هادي المدخلي، ص 64.

ومصطلحاتهم، ويغفل أن تلك المصطلحات مرت بمراحل تطور وتغير من إمام لآخر ومن عصر لآخر، فيجب التنبه لهذا الأمر حتى يستقيم لنا فهم مناهج كبار النقاد المتقدمين، ومما يؤكد خطأ ذلك القول–قول الشيخ ربيع– أن حديث أشعث صحيح عند الترمذي وأبي حاتم والنسائي بصريح لفظهم، فكيف يكون شاذا عند البخاري، ولا يفسر ذلك بعبارة صريحة تنبئ عن مقصوده، ثم هذا الترمذي تلميذه يذكر في تعريفه للحسن بأن لا يكون شاذا، مما يدل على أن الشاذ لا يمكن أن يسمى حسنا ألبته، خاصة عند النقاد الذين يميزون صحيح الحديث من سقيمه.

النص الثاني عشر : قال البخاري في تاريخه:" إِسْحَاق بْنُ سَيَّارٍ سَمِعَ يُونُسَ بْنَ مَيْسَرَةَ الشَّامِيَّ سَمِعَ أَبَا إِدْرِيسَ الْخَوْلانِيَّ: سَأَلْتُ الْمُغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ بِدِمَشْقَ قَالَ وَضَّأْتُ النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِتَبُوكَ فَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ، قَالَهُ لِي سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَن عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِم، وقَالَ هُشَيْمٌ عَنْ دَاوُد بْن عَمْرو عَنْ بُسْرِ بن عبيد الله عَنْ أَبِي إدريس عَنْ عوف بْن مالك قَالَ جعل النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ المسح على الخفين فِي غزوة تبوك ثلاثا للمسافر ويوما للمقيم، ...إن كَانَ هذا محفوظا فإنه حسن، وقَالَ حماد بْن سلمة عَنْ أيوب عَنْ أَبِي قلابة عَنْ أَبِي إدريس عَنْ بلال: مسح النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقَالَ غير واحد عَنْ أيوب عَنْ أَبِي قلابة عَنْ بلال، مرسل،."[1]

وَقال الترمذي:" سَأَلْتُ مُحَمَّدًا فَقُلْتُ: أَيُّ الْحَدِيثِ عِنْدَكَ أَصَحُّ فِي التَّوْقِيتِ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ؟ قَالَ: حَدِيثُ صَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ .

وَحَدِيثُ أَبِي بَكْرَةَ حَسَنٌ.

وَسَأَلْتُهُ عَنْ حَدِيثِ هُشَيْمٍ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ بُسْرِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ، عَنْ عَوْفٍ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْمَسْحِ. الْحَدِيثُ، فَقَالَ: هُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ، قُلْتُ: حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ رَوَى عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ،

[1] التاريخ الكبير للبخاري'390/1.

عَنْ بِلَالٍ ، قَالَ: أَخْطَأَ فِيهِ ابْنُ سَلَمَةَ ، أَصْحَابُ أَبِي قِلَابَةَ رَوَوْا عَنْ أَبِي قِلَابَةَ ، عَنْ بِلَالٍ ، وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ"[1]

من خلال سياق هذه النصوص عن البخاري، يظهر أنه يحكم على الأحاديث فقد صحح حديث صَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ وحسن حديث أَبِي بَكْرَةَ وحديث هُشَيْمٍ، وخطأ رواية ابْنُ سَلَمَةَ فهذه أحكام على الأحاديث، وليس للإعجاب فيها دخل، وسؤال الترمذي عن أصح الأحاديث يقوي هذا الطرح أكثر، ولزيادة التأكد ننظر في رجال الإسناد، وأقوال العلماء في الحديث.

الراوي المشكل في هذا الحديث هو داود بن عمرو الأودي ولهذا سأكتفي بالترجة له.

داود بن عمرو الأودي، ترجم له البخاري بقوله: "عن بسر بن عبيد الله وأبي سلام، سمع منه هشيم، قال محمد بن يزيد: عن داود بن عمر الدمشقي، هو عامل واسط، سمع القاسم بن مخيمرة "[2] وداود هذا وثقه ابن معين[3].

وقال أحمد: "دَاوُد بن عَمْرو حَدِيثه حَدِيث مقارب روى عَنهُ هشيم وَمُحَمّد بن يزِيد"[4]، وقال أبو زرعة: "لابأس به"[5].

فهذا السند كله ثقات إلا داود بن عمرو الأودي، ويظهر لي أن البخاري يرى داود بن عمرو في درجة مقارب الحديث كما هو رأي شيخه الإمام أحمد ، فليس بثقة متفق عليه ولا بضعيف لا خلاف فيه ، فأقرب الأقوال إلى البخاري أنه يراه مقارب الحديث ممن يُحتمل، فالسند حسن على اصطلاح المتأخرين.

وهذا الحديث قال فيه البخاري في تاريخه الكبير: «إن كان هذا **محفوظاً**، فإنه **حسن**»، وذلك في معرض ذكره للاختلاف الوارد على أبي إدريس، فهذا تردد من البخاري في تحسينه، ولكنه لما سأله الترمذي عنه قال: «هو حديث حسن» فالبخاري لم يخطئ داود كما

---

[1] العلل الكبير للترمذي (ص54-55)

[2] التاريخ الكبير للبخاري (236/3).

[3] الجرح و التعديل لابن أبي حاتم (419/3).

[4] العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل، (495/2).

[5] الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (420/3).

فعل مع حديث ابْنُ سَلَمَةَ، فالحديث عنده لا خطأ فيه لكي يُرد، ودرجة داود عند علماء الجرح و التعديل جعلته يتردد في تصحيح الحديث ولهذا قال:" إن كان هذا محفوظاً، فإنه حسن" ولكنه حسنه بعد ذلك كما عند الترمذي، وعليه فالظاهر أن البخاري يعد هذا الحديث في أقل درجات القبول وهو الحسن عند المتأخرين والله أعلم.

ويؤيد هذا أن شيخ الإمام البخاري الإمام أحمد بن حنبل سئل عن **أجود** الأحاديث في المسح فقال: "حديث شريح بن هانئ عن عائشة، وحديث خزيمة بن ثابت، وحديث **عوف بن مالك**» [1].

ومن **الفوائد** النفيسة التي تستفاد من هذا النص أن البخاري لا يحسن الحديث الغير محفوظ ، وهذا دليل قوي في الرد على من رجح التحسين الإعجابي عند البخاري مستدلا على ذلك بتحسين البخاري لأحاديث ضعيفة.

وأما الحديث الثاني الذي نص البخاري على أنه حسن حديث أبي بكرة: وقد رواه الشافعي قال:" أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ، حَدَّثَنِي الْمُهَاجِرُ أَبُو مَخْلَدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكَرَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ أَرْخَصَ لِلْمُسَافِرِ أَنْ يَمْسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهِنَّ، وَلِلْمُقِيمِ يَوْمًا وَلَيْلَةً"[2].

فالمأخذ على هذا الحديث من المهاجر بن مخلد لهذ سأكتفي بالترجمة له.

المهاجر بن مخلد أبو مخلد مولى أبي بكرة، وقد قال يحيى بن معين في شأن المهاجر بن مخلد: **صالح**[3].لهذا قال العقيلي فيه : " وَالْمَتْنُ مَعْرُوفٌ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ ، وَلَا يُتَابَعُ مُهَاجِرٌ عَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ "[4].

---

[1] تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي (المتوفى : 744هـ) تح : سامي بن محمد بن جاد الله وعبد العزيز بن ناصر الخباني، أضواء السلف، الرياض، ط1 ، 1428هـ - 2007 م (518/1).

[2] المسند، الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (المتوفى: 204هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1400 هـ، باب ما خرج من كتاب الوضوء، 42/1.

[3] الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (262/8).

[4] الضعفاء الكبير، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي (المتوفى: 322هـ)، تح: عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية، بيروت، ط1، 1404هـ - 1984م (208/4).

وذكر ابن عبد البر في التمهيد :"مُهَاجِرٌ أَبُو مَخْلَدٍ هَذَا **صَدُوقٌ** وَمَعْرُوفٌ وَلَيْسَ قَوْلُ مَنْ قَالَ فِيهِ مَجْهُولٌ بِشَيْءٍ رَوَى عَنْهُ أَيُّوبُ السَّخْتِيَانِيُّ وَعَوْفٌ الْأَعْرَابِيُّ وَحَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ عُلَيَّةَ وَعَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ وَغَيْرُهُمْ وَاحْتَجَّ بِهِ الشَّافِعِيُّ فِي تَوْقِيتِ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ »[1].

وقال البيهقي بعد أن ساق سنده: " وَهَذَا الْحَدِيثُ رَوَاهُ جَمَاعَةٌ عَنْ عَبْدِ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيِّ عَنِ الْمُهَاجِرِ أَبِي مَخْلَدٍ وَرَوَاهُ زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ عَنْهُ عَنْ خَالِدٍ الْحَذَّاءِ فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ غَلَطًا مِنْهُ أَوْ مِنَ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ عَبْدُ الْوَهَّابِ رَوَاهُ عَلَى الْوَجْهَيْنِ جَمِيعًا وَرِوَايَةُ الْجَمَاعَةِ أَوْلَى أَنْ تَكُونَ مَحْفُوظَةً "[2] .

وقال الحافظ ابن حجر بعد أن ذكر أقوال النقاد في المهاجر: «فهذا على شرط الحسن لذاته كما تقرر»[3].

وأغلب ظني أن البخاري عندما رأى حديث المهاجر محفوظاً من ناحية المتن من وجوه أخرى صحيحة عن رسول الله ﷺ، حسن الحديث ويقصد بذلك أنه محفوظ.

لذا فالذي أطمئن إليه أنه عني بتحسينه له أنه حديث محفوظ عنده، ولم أجد ما يدل على أنه قصد الحسن اللغوي بمعنى غرابة السند أو المتن، كما أن كلامه خرج مخرج الحكم على الحديث فيبعد أن يكون قصد الغرابة ونحوها، والنص كما ساقه الترمذي: «وسألت محمداً فقلت: أي الحديث عندك أصح في التوقيت في المسح على الخفين؟ قال: حديث صفوان بن عسال، وحديث أبي بكرة حسن» وسياق النص يؤكد أنه لم يرد بتحسينه تلك المعاني.

وقال الإمام أحمد: « هذا من أجود حديث في المسح على الخفين؛ لأنه في غزوة تبوك آخر غزاة غزاها» .

---

[1] التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، (المتوفى: 463هـ)، تح: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، 1387 هـ (155/11).

[2] السنن الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: 458هـ)، تح: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط3، 1424 هـ - 2003 م (276/1).

[3] النكت على كتاب لابن الصلاح ابن حجر 428/1.

النص الثالث عشر: قال الترمذي: " حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ صَالِحٍ مَوْلَى التَّوْأَمَةِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَأَسْبِغِ الْوُضُوءَ وَاجْعَلِ الْمَاءَ بَيْنَ أَصَابِعِ يَدَيْكَ وَرِجْلَيْكَ» . سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: هُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَمُوسَى بْنُ عُقْبَةَ سَمِعَ مِنَ صَالِحٍ مَوْلَى التَّوْأَمَةِ قَدِيمًا وَكَانَ أَحْمَدُ يَقُولُ: مَنْ سَمِعَ مِنْ صَالِحٍ قَدِيمًا فَسَمَاعُهُ حَسَنٌ، وَمَنْ سَمِعَ مِنْهُ أَخِيرًا فَكَأَنَّهُ يُضَعِّفُ سَمَاعَهُ ، قَالَ مُحَمَّدٌ: وَابْنُ أَبِي ذِئْبٍ سَمَاعُهُ مِنْهُ أَخِيرًا، وَيَرْوِي عَنْهُ مَنَاكِيرَ "[1].

هذا الحديث أخرجه الترمذي عن سعد بن عبد الحميد به.

ورواه الإمام أحمد:" حدثنا سليمان بن داود الهاشمي حدثنا عبد الرحمن بن أبي الزناد عن موسى بن عُقبة عن صالح مولى التَّوْأَمة قال: سمعت ابن عباس يقول: سأل رجل النبي – ﷺ – عن شيء من أمر الصلاة:؟، فقال له رسول الله – ﷺ –: "خلّل أصابعَ يديك ورجليك"، يعني إسباغ الوضوء، وكان فيما قال له: "إذا ركعتَ فضعْ كفَّيك عِلى ركبتيك حتى تطمئنَّ"، وقال الهاشمي مرَّةً: "حتى تطمئنَّا، وإذا سجدت فأمْكِنْ جبهتَك من الأرض حتى تجدَ حَجْمَ الأرض".[2]

المشكل في هذا الحديث من أبي الزناد، و صالح مولى التوأمة، ولذى سأكتفي بالترجمة لهما.

– **عبد الرحمن بن أبي الزناد عبد الله بن ذكوان القرشي** :قال البخاري :"أنه سمع من موسى بن عقبة"[3]، وقال: «عبد الرحمن بن أبي الزناد كان مالك يشير به»[4]، ويقصد البخاري بهذا القول توثيق ابن أبي الزناد، فقد نقل الخطيب البغدادي عن موسى بن سلمة

---

[1] العلل الكبير للترمذي (ص34)،

[2] مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: 241هـ)، تح: أحمد محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، ط1، 1416 هـ – 1995 م، (171/3).

[3] التاريخ الكبير للبخاري (315/5).

[4] العلل الكبير للترمذي (ص390)

قَالَ:" قدمت المدينة فأتيت مالك بن أنس فقلت له: إني قدمت لأسمع العلم، وأسمع ممن تأمرني به فقَالَ: عليك بابن أبي الزناد" [1] .

وقد صحح البخاري حديثاً تفرد به ابن أبي الزناد عن ابن عباس أن النبي ﷺ تنفل سيفه ذا الفقار يوم بدر...قال البخاري: "وحديث ابن أبي الزناد عن أبيه عن عبيد الله عن ابن عباس صحيح"[2].

ونقل الخطيب عن عبد الله بن علي بن المديني عن أبيه قوله: "ما حدث به بالمدينة فهو صحيح، وما حدث ببغداد أفسده البغداديون ... "[3].

وقد ضعفه يحي بن معين في عدة روايات، وفي رواية قال: "أثبت الناس في هشام بن عروة: عبد الرحمن بن أبي الزناد"[4].

وأحمد بن حنبل ضعفه في عدة روايات،:"وسأله أبو طالب سألت أحمد بن حنبل عن عَبد الرحمن بن أبي الزناد قال هو يروي عنه قلت يحتمل؟ قَال: نَعم. "[5].

– **صالح مولى التوأمة** ذكر البخاري أنه سمع ابن عباس[6]، وساق كلاماً لابن عيينة أنه لقيه بعدما تغير سنة خمس أو سبع وعشرين[7]، وقد قال الترمذي: "قلت: كيف صالح مولى التوأمة؟ قال – يعني البخاري: قد اختلط في آخر أمره، من سمع منه قديماً سماعه مقارب ، وابن أبي ذئب ما أرى أنه سمع منه قديماً، يروي عنه مناكير"[8]، وهذا موافق للنص الذي نحن بصدد الكلام عليه إلا أنه قال: (مُقارب) ونقل عن أحمد أنه قال: «حسن» أي سماع القدماء منه، وموقف البخاري من حديث صالح موافق لموقف أحمد بن حنبل .

---

[1] تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: 463هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط1، 1417 هـ، (228/10).

[2] العلل الكبير للترمذي (ص258) .

[3] تاريخ بغداد للخطيب (229/10).

[4] المصدر نفسه، (228/7).

[5] الكامل لابن عدي (449/4).

[6] التاريخ الكبير البخاري (292/4).

[7] المصدر نفسه، (292/4).

[8] العلل الكبير الترمذي (ص292).

فقد قال أحمد بن حنبل: " من سمع منه قديماً فذاك، وقد روى عنه أكابر أهل المدينة، وهو صالح الحديث، ما أعلم به بأساً"[1]، وقال: "ما أرى به بأس، من سمع منه قديماً"[2].

وقد نص البخاري هنا أن موسى بن عقبة سمع من صالح مولى التوأمة قديماً.

ويظهر لي أن البخاري حسن الحديث ويريد في ذلك تقوية الحديث لأن صالح مولى التوأمة ذكر البخاري أن رواية القدماء عنه مقاربة وأقر قول أحمد أنها حسنة .

ومن الفوائد التي تستفاد من هذا النص: أن البخاريَ حسن حديث من سمع منه قديما وجعل من سمع منه أَخِيرًا روايته منكرة ونسب، الكلام لأحمد ، ولهذا لا يكون الحسن عند البخاري منكرا، أي مردودا.

النص الرابع عشر: قال الترمذي: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ ، قَالَ: حَدَّثَنَا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْحَارِثِ ، عَنْ خَارِجَةَ بْنِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ، أَنَّ عُثْمَانَ ، تَوَضَّأَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا وَقَالَ: هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ، سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: هُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ قَالَ أَبُو عِيسَى: هُوَ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ"[3].

المشكل في هذا الحديث من فليح بن سليمان لأنه مختلف فيه، ولهذا سأكتفي بالترجمة له.

فليح بن سليمان المدني ، ضعفه يحيى بن معين [4] وأبو حاتم [5]، إلا أن البخاري احتج به في الصحيح، قال ابن عدي: " ولفليح أحاديث صالحة يرويها يروي عن نافع، عنِ ابن عُمَر نسخة ويروي عن هلال بن علي عَنْ عَبد الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عمرة، عَن أَبِي هريرة أحاديث ويروي عن سائر الشيوخ من أهل المدينة مثل أَبِي النضر وغيره أحاديث مستقيمة وغرائب وقد اعتمده البُخارِيّ فِي صحيحه وروي عنه الكثير وقد روى عنه زيد بن أَبِي أنيسة،

---

[1] الجرح والتعديل ابن أبي حاتم، (417/4)

[2] العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل، (115/3)

[3] العلل الكبير للترمذي (ص36).

[4] الجرح و التعديل ابن أبي حاتم، 84/7.

[5] المصدر نفسه، 84/7.

وَهو عندي لا بأس به، وقال ابن حجر:" لم يعْتَمد عَلَيْهِ البُخَارِيّ اعْتِمَاده على مَالك وبن عُيَيْنَة وأضرابهما وَإِنَّمَا أخرج لَهُ أَحَادِيث أَكْثَرهَا فِي المناقب وَبَعضهَا فِي الرقَاق "[1]، ولا ينفي هذا القول أن البخاري احتج بأحاديثه في أبواب الأحكام معتمدًا عليه، ولكن أكثر عنه في غير الأحكام، وبكل حال فالبخاري إمام مجتهد ويظهر لي من تصرفه وإكثاره من إخراج أحاديث فليح أنه يخالف غيره ممن ضعفه، لذا فتفردات فليح تصبح عنده غرائب لا مناكير، وقد أخرج البخاري لفليح عن سعيد بن الحارث وغيره[2].

المتن محفوظ عن عثمان رضي الله عنه من وجوه عدة، فالظاهر– والله أعلم – أن قصد البخاري من تحسينه أنه في حكم الحديث المحفوظ عنده، ولا يظهر لي أنه قصد من تحسينه أن الحديث غريب عنده ،لأن الترمذي عندما نقل قوله :« حسن» علق عليه بقوله:« غريب من هذا الوجه» فلو كان فهم من تحسين شيخه الغرابة لما كان لقوله وتوضيحه معنى.

[1] هدي الساري مقدمة فتح الباري ، ابن حجر العسقلاني، الناشر، دار الريان، القاهرة، ط1، (ص 457).

[2] انظر: تهذيب الكمال المزي (318/23).

خلاصة المبحث:

كنت قد ذكرت في بداية هذا المبحث أن العلماء فسروا تحسين البخاري بثلاثة تفسيرات:

الأول: أنه يعني به الصحة، فالحديث الحسن عنده داخل في الصحيح.

الثاني: أنه يعني به الحسن الاصطلاحي عند التأخرين.

الثالث: أنه يعني به الحسن اللغوي، ففي الأحاديث التي حسنها أحاديث ضعيفة وأخرى صحيحة.

والذي يظهر لي من دراسة تحسينات البخاري هو رجحان القول الثاني، وقد اكرت في كل حديث حسنه البخاري وجه الترجيح الذي صح عندي في ذلك الحديث، وإلى نحو هذا ذهب الحافظ ابن حجر.

والأسباب التي دعتني إلى ترجيح هذا الرأي عديدة، أسباب عامة وأسباب خاصة بالنصوص في حدِّ ذاتها:

*** الأسباب العامة:**

1- إن مجمل هذه النصوص هي عبارة عن أسئلة عن أحاديث في كتاب العلل الكبير للترمذي، ومن المعلوم أن هذه الكتب هي خاصة بأسئلة عن أحكام أحاديث فيها نظر عند السائل.

2- فهم الإمام الترمذي لهذه التحسينات مقدم عن فهم غيره لملازمته لشيخه البخاري أكثر من غيره، فهو أعرف بمراد شيخه.

3- تنوع أحكام البخاري في أسانيد المتن الواحد فيصح بعضها ويحسن بعضها ويُعِلُّ بعضها بالإرسال مثلا أو بالوقف...الخ، فهذا دليل على أن تحسين البخاري خرج مخرج الحكم لا الإعجاب.

4- معظم هذه الأحاديث أخرجها أصحاب السنن، وقد وصف العلماء أن من مصادر الحسن كتب السنن.

*** الأسباب الخاصة:**

1- لا يوجد راوي من رواة هذه الأحاديث متروك عند البخاري بل نقلت عنه تقوية حال حتى الرواة المتكلم فيهم.

2- متون هذه النصوص كلها محفوظة من وجوه أخرى صحيحة، ولهذا يترجح عندي أن الترمذي استفاد تعريفه للحسن من شيخه البخاري.

3- لا يخلو حديث من تلك الأحاديث من ضعف ما، إما في أحد الرواة أو بمخالفة في الأسانيد أو بتفرد أحد رواته عن شيخه، فهذه الأسباب أخرجت هذه الأحاديث عن دائرة الصحة التي ادعاها أصحاب القول الأول، بل إن بعض هذه الأحاديث مختلف في صحتها للأسباب التي ذكرتها آنفا، مما يدل على أن الصحة فيها ليست أكيدة.

4- وجدته في أحد النصوص يقول: "إن كان هذا محفوظ فهو حسن" فجعل شرط تحسين الحديث أن يكون محفوظا، فهذا يبطل القول الثالث، لأن من أقوى أدلتهم هو وجود أحاديث ضعيفة وأخرى صحيحة في تحسينات البخاري. والله أعلم.

الخاتمـــة

الخاتمــة:

فيما يلي ايراد لأهم النتائج والتوصيات:

1- يعد الإمام الترمذي أقدم من عرَّف الحسن، كما أنه أكثر من استعمله من المتقدمين.

2- تتفق تعاريف العلماء للحديث الحسن على أنه يمثل منزلة وسطى فوق الضعيف ودون الصحيح، كما أنها تتفق على أن مما أوجب قصوره عن الصحيح وجود بعض الضعف فيه، فهو بهذا الاعتبار أعلى مراتب الضعيف، وأنزل مراتب الصحيح.

3- أرى أن تبيين استعمالات المحدثين للحسن أولى من صنيع بعض المصنفين في علم مصطلح الحديث من البحث عن تعريف يميز الحسن عن غيره بحيث يكون جامعا مانعا.

4- خلَتْ كتب أصول الحديث القديمة كالمحدث الفاصل والكفاية، من أي تعريف للحديث الحسن، بل حتى تعريف الترمذي لم يتطرقوا إليه.

5- دراسة تحسينات النقاد تعين على فهم مناهجهم في تصحيح الأحاديث وتضعيفها.

6- ظهر لي أن سبب اختلاف العلماء في معنى تحسينات الإمام البخاري راجع إلى اختلاف منهجهم في دراسة نصوصه.

ومن أهم التوصيات:

- من الضروري أن تجرى دراسات استقرائية لتحسينات النقاد الآخرين، حتى نقف على باقي معاني الحسن عند كل من حسن الأحاديث قبل الإمام الترمذي.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم، مصحف المدينة مجمع الملك فهد.

1- اختلاف الحديث، الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (المتوفى: 204هـ): دار المعرفة، بيروت، 1410هـ/1990م.

2- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، محمد ناصر الدين الألباني (المتوفى : 1420هـ)، إشراف: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي – بيروت، ط الثانية 1405 هـ- 1985م .

3- الإرشاد في معرفة علماء الحديث، أبو يعلى الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني (المتوفى: 446هـ)، تح: د. محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد – الرياض، ط: الأولى، 1409هـ.

4- الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: 1396هـ): دار العلم للملايين، ط15- أيار / مايو 2002 م.

5- الإلزامات والتتبع للدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: 385هـ): تح: الشيخ أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوداعي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1405هـ- 1985 م.

6- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: 806هـ): تح: عبد الرحمن محمد عثمان، محمد عبد المحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ط1، 1389هـ/1969م.

7- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، (المتوفى: 463هـ): تح: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، 1387هـ.

8- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي: تح: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، ط1، 1422هـ بَابُ غَزْوَةِ ذَاتِ الرِّقَاعِ رقم الحديث 4131 .

9- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: 463هـ): تح: د. محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض.

10- الجرح والتعديل، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: 327هـ): طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدكن، الهند، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1271هـ 1952م.

11- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، ابراهيم بن علي بن محمد ابن فرحون برهان الدين (ت: 799هـ): تحقيق وتعليق: الدكتور محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث للطبع والنشر، القاهرة.

12- السنن الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: 458هـ): تح: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط3، 1424 هـ - 2003 م.

13- الضعفاء الكبير، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي (المتوفى: 322هـ): تح: عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية، بيروت، ط1، 1404هـ - 1984م.

14- العلل الصغير الملحق بآخر سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: 279هـ): تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (جـ 1، 2)، ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ 3)، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (جـ 4، 5)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط2، 1395 هـ - 1975م.

15- العلل لابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: 327هـ): تح: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د. سعد بن عبد الله الحميد و د. خالد بن عبد الرحمن الجريسي، مطابع الحميضي، ط1، 1427 هـ - 2006 م.

16- العلل ومعرفة الرجال، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: 241هـ): تح: وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني ، الرياض، ط2، 1422 هـ- 201م.

17- الكامل في ضعفاء الرجال، أبو أحمد بن عدي الجرجاني (المتوفى: 365هـ): تح: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1418هـ1997م.

18- الكفاية في علم الرواية ، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: 463هـ): تح: أبو عبدالله السورقي ، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة.

19- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (المتوفى: 1094هـ): تح: عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت.

20- المجتبى من السنن، السنن الصغرى للنسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: 303هـ): تح: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية ، حلب، ط2، 1406- 1986.

21- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي الفارسي (المتوفى: 360هـ): تح: د. محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، ط3، 1404هـ.

22- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ ، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: 261هـ): تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بَابُ الصَّلَاةِ عَلَى الْقَبْرِ رقم الحديث .955

23- المسند، الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (المتوفى: 204هـ): دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1400 هـ، باب ما خرج من كتاب الوضوء.

24- المعرفة والتاريخ، يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي الفسوي، أبو يوسف (المتوفى: 277هـ): تح: أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1401هـ- 1981 م.

25- المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى (المتوفى: 502هـ): تح: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية، دمشق، بيروت، ط1، 1412 هـ .

26- المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي ، أبو عبد الله، محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الحموي الشافعي، بدر الدين (المتوفى: 733هـ):، تح: د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دار الفكر، دمشق، ط2، .1406

27- الموضوعات، جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: 597هـ): تح: عبد الرحمن محمد عثمان، محمد عبد المحسن صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ط1، ج1، 2: 1386 هـ - 1966 م، ج3: 1388 هـ - 1968م.

28- الموقظة في علم مصطلح الحديث، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: 748هـ): واعتنى به: عبد الفتاح أبو غُدّة، مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، ط2، 1412هـ.

29- النفح الشذي شرح جامع الترمذي، محمد بن محمد بن محمد بن أحمد، ابن سيد الناس، اليعمري الربعي، أبو الفتح، فتح الدين (المتوفى: 734 هـ): تح: أبو جابر الأنصاري، عبد العزيز أبو رحلة، صالح اللحام، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 1428 هـ - 2007 م.

30- النكت على كتاب ابن الصلاح، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ): تح: ربيع بن هادي عمير المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1404هـ/1984م.

31- النكت على مقدمة ابن الصلاح، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي (المتوفى: 794هـ): تح: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج، أضواء السلف، الرياض، ط1، 1419هـ - 1998م.

32- بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، علي بن محمد بن عبد الملك الكتامي الحميري الفاسي، أبو الحسن ابن القطان، (المتوفى : 628هـ): تح: د. الحسين آيت سعيد، دار طيبة، الرياض، ط1، 1418هـ-1997م.

33- تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (المتوفى: 233هـ): تح: د. أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط1، 1399هـ - 1979م.

34- تاريخ بغداد وذيوله: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: 463هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، تح مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة: الأولى، 1417هـ.

35- تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: 463هـ): دار الكتب العلمية، بيروت، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط1، 1417 هـ.

36- تقسيم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف بين واقع المحدثين ومغالطات المتعصبين ، ربيع بن هادي المدخلي: مكتبة دار السلام، الرياض، ط1، 1411هـ.

37- تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي (المتوفى : 744هـ): تح : سامي بن محمد بن جاد الله وعبد العزيز بن ناصر الخباني، أضواء السلف، الرياض، ط1 ، 1428هـ - 2007 م.

38- تهذيب الكمال في أسماء الرجال يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي (المتوفى: 742هـ): تح: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1400هـ- 1980م.

39- توجيه النظر إلى أصول الأثر، طاهر بن صالح (أو محمد صالح) ابن أحمد بن موهب، السمعوني الجزائري، ثم الدمشقيّ (المتوفى: 1338هـ): تح: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ط1، 1416هـ-1995م.

40- جامع الأصول في أحاديث الرسول، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى : 606هـ): تح : عبد القادر الأرنؤوط ، التتمة تحقيق بشير عيون، مكتبة الحلواني، مطبعة الملاح، مكتبة دار البيان، ط.1

41- دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: 458هـ)، دار الكتب العلمية-بيروت، الطبعة: الأولى- 1405هـ.

42- سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: 748هـ)، : دار الحديث- القاهرة، ط: 1427هـ-2006م.

43- طبقات الحنابلة، أبو الحسين ابن أبي يعلى، محمد بن محمد (ت: 526هـ): تح: محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت.

44- طبقات الفقهاء الشافعية، عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: 643هـ)، تح: محيي الدين علي نجيب،: دار البشائر الإسلامية - بيروت، ط الأولى، 1992م

45- علل الترمذي الكبير ،،محمد بن عيسى بن سَوْرة ، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: 279هـ): تح: صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود خليل الصعيدي، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط1، 1409هـ.

46- فتح الباري شرح صحيح البخاري ، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي:، دار المعرفة، بيروت، 1379هـ.

47- فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: 902هـ): تح: علي حسين علي، مكتبة السنة، مصر، ط1، 1424هـ/ 2003م.

58- قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي (المتوفى: 1332هـ): دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

49- لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: 711هـ): دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ.

50- مجموع الفتاوى، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (المتوفى: 728هـ): تح: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، 1416هـ/1995م.

51- مختار الصحاح، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (المتوفى: 666هـ): تح: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، الدار النموذجية، بيروت، صيدا، ط5، 1420هـ/ 1999م.

52- مسند الإمام أحمد بن حنبل أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: 241هـ):، تح: أحمد محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، ط1، 1416 هـ - 1995 م.

53- مسند أمير المؤمنين أبي حفص عمر بن الخطاب رضي الله عنه وأقواله على أبواب العلم، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: 774هـ): تح: عبد المعطي قلعجي، دار الوفاء، المنصورة، ط1، 1411هـ - 1991م.

54- معالم السنن، وهو شرح سنن أبي داود، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (المتوفى: 388هـ)، المطبعة العلمية، حلب، ط1، 1351 هـ - 1932 م.

55- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: 395هـ): تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ - 1979م.

56- معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح ،عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: 643هـ): ، تح: نور الدين عتر، دار الفكر، سوريا، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1406هـ - 1986م.

57- من تعليقه على النفح الشذي في شرح جامع الترمذي، محمد بن محمد بن محمد بن أحمد، ابن سيد الناس، اليعمري الربعي، أبو الفتح، فتح الدين (المتوفى: 734 هـ): دراسة وتحقيق وتعليق: الدكتور أحمد معبد عبد الكريم، دار العاصمة، الرياض المملكة العربية السعودية، ط1، 1409 هـ .

58- نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (مطبوع ملحقا بكتاب سبل السلام)، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ): تح: عصام الصبابطي، عماد السيد، دار الحديث، القاهرة، ط5، 1418 هـ-1997م.

59- هدي الساري مقدمة فتح الباري ، ابن حجر العسقلاني: الناشر، دار الريان، القاهرة، ط1.

*** المواقع الإلكترونية:**

1- http://www.ahlalhdeetH.com. ملتقى أهل الحديث

2- http://www.ajurry.com موقع شبكات مشكاة الاسلامية

الفهـــارس

فهرس الآيات القرآنية

طرف الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة
﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾	النحل	44	أ
﴿ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴾	الحشر	07	أ
﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴾	النساء	82	ح
﴿ وَنَادَوْا۟ يَٰمَٰلِكُ ﴾	الزخرف	77	**26**

فهرس الأحاديث

طرف الحديث	الصفحة
"رأيت رسول الله ﷺ يدلك بخنصره	10
يَقُومُ الإِمَامُ مُسْتَقْبِلَ القِبْلَةِ	26
سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْرَأُ عَلَى الْمِنْبَر...	26
أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَجْمَعُ	27
« ادْفِنُوهُمْ فِي دِمَائِهِمْ»	27
«أَيُّ هَؤُلاَءِ أَكْثَرُ أَخْذًا لِلْقُرْآنِ؟»	28
أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى عَلَى قَبْرٍ...	29
أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ« ضَرَبَ فِي الخَمْرِ بِالْجَرِيدِ...	31
«كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُكْثِرُ الذِّكْرَ...	32
«إِنَّ اللَّهَ لَيُؤَيِّدُ الدِّينَ بِالرَّجُلِ الْفَاجِرِ»	33
مَنْ زَرَعَ فِي أَرْضِ قَوْمٍ بِغَيْرِ إِذْنِهِمْ...	35
أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَعَنَ الْمُحِلَّ ...	37
غَفَرَ اللَّهُ لِرَجُلٍ كَانَ قَبْلَكُمْ كَانَ سَهْلًا إِذَا بَاعَ....	38
«رَحِمَ اللَّهُ رَجُلًا سَمْحًا إِذَا بَاعَ ...	38
" نهى رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن التبتل"	40
وَضَّأْتُ النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِتَبُوكَ فَمَسَحَ ...	42
جعل النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ المسح على الخفين ...	42
«إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَأَسْبِغِ الْوُضُوءَ ...	46
سأل رجل النبي – ﷺ – عن شيء من أمر الصلاة	46
أَنَّ عُثْمَانَ ، تَوَضَّأَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا وَقَالَ:	48

فهرس الأعلام المترجم لهم

اسم الشخصية ووفاتها	الصفحة
إبراهيم بن يزيد بن شريك النخعي (ت:96هـ)	08
أحمد بن أصرم (ت:285)	12
احمد بن حنبل الشيباني (ت:241)	12
أحمد بن معبد بن عبد الكريم بن سليمان بن حسن (غ. متوفي)	18
إسماعيل بن أحمد بن سعيد بن تاج الدين ابن الأثير (ت 606هـ)	19
حمد بن محمد بن إبراهيم ابن الخطاب البستيّ الخطابي (ت388هـ)	14
ربيع بن هادي بن محمد عمير المدخلي (غ.متوفي)	24
سفيان بن عيينة بن أبي عمران الهلالي (ت:198)	11
شعبة بن الحجاج أبو بسطام (ت:160)	09
طاهر بن صالح بن أحمد بن موهب، السمعوني الجزائري (ت:1338هـ)	21
عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت597هـ)	14
عبد الرحمن بن مهدي (ت:198)	11
عبد الله بن المبارك (ت:181)	10
عثمان بن الصلاح أبو عمرو(ت643هـ)	16
علي بن أبي بالحزم القَرْشي، الملقب بابن النفيس (ت687هـ)	15
علي بن المديني (ت:233)	12
علي بن محمد بن عبد الصمد الهمدانيّ المصري السخاوي (ت: 902هـ)	18
عمر بن الحسن بن علي بن محمد ابن دحية الكلبي(ت633هـ)	14
مالك بن أنس بن أبي عامر أبو عبد الله الأصبحي (ت:179)	10
محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة (ت: 733هـ)	16

محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت: 748هـ)	17
مُحَمَّد بْن إِدْرِيس الشافعي (ت:204)	11
محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (ت: 279هـ)	13
محمد بن محمد بن محمد بن أحمد، ابن سَيِّد الناس (ت: 734هـ)	23
محمد بن مسلم بن شهاب الزهري (ت:125)	09
يحيى بن سعيد القطان (ت:198)	11

فهرس المحتويات

الإهداء

شكر وعرفان

ملخص الدراسة:

مقدمــة: ---------- أ-ح

المبحث الأول: نظرة العلماء للحديث الحسن ---------- 2-21

المطلب الأول: دلالات الحسن عند المحدثين ونشأته ---------- 2

أ- تعريف الحسن: ---------- 2

ب- دلالات الحسن ومعانيه عند المحدثين: ---------- 3

ج- نشأة مصطلح الحسن عند المحدثين: ---------- 8

المطلب الثاني: تعريفات الحسن عند المحدثين---------- 12

خلاصة تعريفات الحديث الحسن: ---------- 19

المبحث الثاني: دراسة تحسينات الإمام البخاري---------- 23-51

تمهيــد:---------- 23

المطلب الأول: الأحاديث التي حسنها البخاري وأخرجها في صحيحه---------- 25

المطلب الثاني: الأحاديث التي حسنها البخاري ولم يخرجها في صحيحه---------- 32

خلاصة المبحث: ---------- 50

الخاتمــة:---------- 53

قائمة المصادر والمراجع ---------- 55

فهرس الآيات القرآنية ---------- 63

فهرس الأحاديث---------- 64

فهرس الأعلام المترجم لهم ---------- 65

فهرس المحتويات---------- 67